طلقة تنوير
المجلة الثقافية للائحة القومي العربي
لائحة القومي العربي
www.qawmi.com

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

طلقة تنوير العدد 40

كلمة العدد: الطائفية سوس ينخر المجتمع
السيد شبل

إذا أردتَ أن تخرب مجتمعاً، أي مجتمع، فليس عليك أكثر من أن تنزع عنه صفة «الجماعة»، وتحيله إلى شراذم من البشر تتصارع فيما بينها على أسس طائفية وإثنية ومذهبية.

روح الجماعة لا تنفي المبادرة الفردية أو تطمسها أو تقمعها أو تغتالها، كما تروّج الليبرالية الجديدة و«نخبها» في بلادنا كمدخل لتمرير قبول «الطائفية» وتأسيس رأي عام متجاوب مع مخططات «التقسيم»، لأن الدفاع عن القيمة الجمعية الوطنية القائمة على المساواة واحترام الحقوق، هو في جوهره، حمايةٌ للفرد من الاغتيال على أساس موروثه أو مُعتقده، وهو الحاضنة التي يمكن أن تمنح الكل الاستقرار والبيئة الصالحة للتطور والسير نحو الأمام.
الحصن الذي يحمي الفرد هو المجتمع، عندما تتوارى فيه النعرات الطائفية أو الإثنية، أي عندما يكون مجتمعاً، بالمعنى السليم والصحيح للكلمة، لذا فأي صيحة في اتجاه الطائفية، هي في جوهرها اعتداء مستقبلي مدخّر على الفرد وأمنه ومستقبله.

للطائفية جذورٌ تاريخية، ليس عندنا كعرب فقط، بل عند الشعوب كلها، ويُفترض أن الحداثة عندما جذّرت معنى الوطن وثبتت قيمة حياة الإنسان، قد قطعت مع هذا الماضي الذي اتخذت فيه، بالحقيقة، الصراعات السياسية لبوساً طائفياً، وكان من المقبول بهذا الزمن أن تُبارك المجازر والحروب ومحاكم التفتيش باسم الدين، لكن مع تقدم البشرية تراجعت مثل هذه الروح، وحلّت محلّها روح الجماعة الوطنية (المساواة في الحقوق والواجبات، والتصدي لمن يضر بالجماعة)، ولم تعد المجتمعات الحديثة تقرّ الانتماء بالتوريث أو السير ضمن قطيع فكري، وسُمح بالحرية التي يصونها المجتمع ويحافظ عليها، ومن المفترض ألا يتسامح الفكر المتحضّر مع انقسام المجتمع إلى أغلبية و«أقليات»، سوى في الرأي، وهو أمر قابل للتطور والتغيير، لذا فإن أي ردّة باتجاه الطائفية في مجتمعاتنا (ومباركة الحديث عن أقليّات هنا وهناك، لا عن مجتمع يعاني ككل أو كأغلبية) لا تستدعي البحث عن جذورها التاريخية، إلا من باب البحث العلمي، لأن الجذور التاريخية موجودة عند كل الشعوب (الاضطهاد البيزنطي للمذاهب المسيحية المخالفة- الحروب الصليبية الأوروبية – الحملة الألبيجنسية على الكاثار – محاكم التفتيش بإسبانيا – حرب الثلاثين عاماً في القرن السابع عشر بين الكاثوليك والبروتستنت.. إلخ)...

طلقة تنوير 40

المجلة الثقافية للائحة القومي العربي... عدد 1 أيلول 2017

محور العدد: الظاهرة الطائفية في الوطن العربي

- كلمة العدد: الطائفية سوس ينخر المجتمع/ السيد شبل
- الطائفية سلعة إمبريالية/ بشار شخاترة
- الظاهرة الطائفية العربية: هل العلمانية نقيضها المباشر حقاً؟/ إبراهيم علوش
- وجود الطوائف في المجتمع لا يعني الطائفية/ صالح بدروشي
- حول مشكلة الطائفية/ فارس سعادة
- منبر حر: تراثنا الفكري متداخل مما يجعل التعصب المذهبي شغباً بهدف الإثارة!/ محمد رياض
- شخصية العدد: حامي المقاومة إميل لحود/ نسرين عصام الصغير
- الصفحة الثقافية: يا مريم/ معاوية موسى
- قصيدة العدد: إني مِتّ بعدك/ بشارة الخوري
- كاريكاتور العدد

لمتابعتنا انظر موقع لائحة القومي العربي:
www.qawmi.com
وصفحة (لائحة القومي العربي) على فيسبوك
روابط صديقة:
موقع الصوت العربي الحر
www.freearabvoice.org

راسلنا على:
arab.nationalist.moderator@gmail.com

طلقة تنوير
العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

لكن من المُفترض أن التطور الإنساني قد طوى تلك الصفحة، ووضعها في سياقها التاريخي الذي كانت تأخذ فيه الصراعات السياسية هذا الشكل وكان للكهنوت الديني سلطةٌ كبيرة إلى هذا الحد.

مجتمعاتنا العربية، أيضاً سارت على ركب التطور ومدنية الدولة، وحاولت اللحاق بالزمن، ومواكبته، وقدمت مشاريعها، وكان في نجاح تلك المشاريع، الجواب العملي، الذي يحل معضلة الطائفية، فقد كانت هناك محاولة محمد علي، بصرف النظر عن بواعثه الذاتية فيها، في القرن التاسع عشر، متمثلة بدفع عجلة التصنيع والتحديث وإرسال البعثات والبحث عن نهضة قومية بوحدة مصر وسورية والسير نحو الحجاز، وهي التجربة التي تم إجهاضها بفعل القوة الأوروبية التي قصفته في الشام، وانتهت بفكّ الاحتكارات ومعاهدة لندن ١٨٤٠..وبالمناسبة، هذه هي المرحلة التي شهدت، هجرات أجنبية كثيفة لمصر، حيث تظهر الأرقام أن عددهم في ١٨٤٦ قد تضاعف ٢٠ مرة إذا ما قورن بعددهم عام ١٨٣٦، وقد وصل العدد في ١٨٨١ إلى نحو ٩٠ ألف، قبل أن يتضخم الرقم مع الاحتلال الإنجليزي، الذي كان بمثابة الزناد والمحرك للموجة الثانية للهجرة، حيث وصل في ١٩١٧ إلى نحو ربع مليون!، فيما أخذت عملية الهجرة «أبعاد غزو»، بحسب المؤرخ صبري السوربوني، فكان فك الاحتكارات الصناعية وإباحة البلد للوافد الأجنبي، ثم هزيمة عرابي والاحتلال العسكري المباشر هو إشارة انطلاق البواخر باتجاه مصر حاملة معها، في الأغلب، «حثالة أوروبا» من المطرودين الأفاقين وأصحاب السوابق، كانوا مرابين وسماسرة وأصحاب أعمال مشبوهة، استهدفوا تحقيق الربح السريع في ظلال المناخ التمييزي الذي انحاز لصالح العنصر الأوروبي، منذ هزيمة مشروع محمد علي (قبل ١٨٤٠، كان عدد الأجانب بمصر بضعة آلاف). ورغم أنهم كانوا بمثابة مافيا للنهب إلا أنهم كانوا، بحسب جمال حمدان، «مافيا فوقية»، وفرضوا نفسهم كطبقة أرستقراطية، ومجتمع فوق المجتمع..

وكانت هناك مساعٍ للتطور والنهضة بتونس، قبل سقوطها في قبضة الاحتلال الفرنسي، ثم كانت هناك محاولات أخرى مع فترة المَدّ الثوري العربي ومرحلة التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات، وهذه تم تخريبها بفعل القوى الغربية، عبر قاعدتها العسكرية الكيان الصهيوني، وبالتحالف مع القوى الرجعية الساكنة في قصور الرياض (لولا الدعم الخارجي لشهدنا تغييراً نوعياً في الجزيرة العربية).. وأد وتخريب هذه المشاريع الوطنية والتقدّمية، ثم التدخل العسكري الغربي العنيف، مثلاً، لاحتلال العراق ٢٠٠٣ وتدمير ليبيا ٢٠١١، كان يعني، أوتوماتيكياً نمو الحالة الطائفية والتكفيرية والرجعية بالمجتمعات، لأن فرصة المجتمع لعيش الحاضر والتطلع للمستقبل قد تحطمت بفعل مؤثر خارجي، وظّف عناصر محلية، فكان طبيعي للمجتمع أن يرتدّ للوراء وصولاً للعصور الوسطى وربما لما هو أبعد من ذلك كثيراً.

جميع المجتمعات البشرية يظهر فيها هذا الصنف المهووس بالرغبة في التسلّط، وكراهية الحياة، لكن المجتمعات بطبيعتها وبروحها المقاومة المتشبثة بالحياة والرغبة فيه، تزيح عنها هذه الصنوف من البشر وتحجّمهم، وقد تخوض معهم معركة طويلة حتى التغلّب عليهم، لكنها تنتصر في الختام، لكن في حالة اشتباك طرف خارجي أقوى ومسلّح فإنّ المعركة الداخلية تنهار، وينتصر الطرف الرجعي، وهذا ما جرى في أفغانستان مثلاً، مع اشتباك المخابرات الأمريكية في دعم القوى القبلية، عبر الرياض وإسلام آباد، ضد حركة التطوير منذ الستينيات، أي من قبل جيمي كارتر بعقد أو ربما أكثر..

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

وبالمساهمة في تكسير المصابيح التنويرية في أي مجتمع، فهذا يعني أن «العفاريت» ستخرج وستهيمن على الساحة، حتى لو لم تكن هناك «عفاريت» أصلاً، فما بالك وهي موجودة، والمجتمع لم يأخذ راحته وفرصته الزمنية الكافية للقضاء عليها.

أسوأ ما يفعله شيوع النفس الطائفي بالمجتمع هو أنه يقسمه عمودياً إلى جبهتين، ثم يعود فيقسّم كل جبهة إلى عشرات، وهكذا، وصولًا بالختام إلى شيوع حالة من الاحتراب والتطاحن المستمر، لكن ما هو سيئ أيضاً أن الطائفية عندما تأخذ بعداً دينياً أصولياً (لا شعبياً بسيطاً)، أنها تغرق المجتمع في حروب بناء على موروثات، وعلى أسس لا واقعية، بمعنى أنها تغرقهم في تطاحن لا يمتّ لحياتهم العادية ومصالحهم المباشرة والمفهومة في شيء، وعند هذا تكون الأمة، أي أمة، مستباحة لخصومها وأعدائها، وتكون الحرب بين الطوائف مدخلاً يمكن تأسيس جملة من المكاسب عليه، وجذب أطراف دون أطراف، واللعب بورقة الفرقة؛ كذلك حين تحصل هيمنة الفكر الطائفي يتراجع مفهوم المعركة القومية الجمعيّة، وتصير معركة جبهات، وطوائف، وحكراً عليهم، لا يخوض المجتمع معركته كسبيكة واحدة، طامحاً في مستقبل أفضل مشترَك، وإنما تخوضه هذه الطائفة أو تلك الجبهة وحدها، مما يعطل من فرص المستقبل الناهض.

إن أول مدخل لمقاومة الطائفية هو إعادة الاعتبار للمشروع القومي والوطني، والسعي نحو محاربة الطائفية وأشكالها المختلفة من المدرسة والمناهج الدراسية وحتى التلفاز، وإعادة الاعتبار للعلميّة والعقلانية سواء عند قراءة التاريخ أو الواقع المعاصر، ومحاربة الجمود والماضويّة، وتكثيف الحملات التثقيفية بما يتضمن مزيد من الاطلاع والتجرّؤ على المعرفة، كذلك إعادة تثبيت مفهوم العدو (القوى الغربية، والكيان الصهيوني، والرجعية العربية) الذي أسهم في نمو الطائفية وبارك وموّل حاملي هذا المشروع الهدّام، وتعريف العدو أمرٌ لازم لإمكانية الانتصار في المعركة، كذلك إعادة الاعتبار للعلاقة العضوية بين سياسات الانفتاح الاقتصادي ونمو الرأسمالية الكمبرودورية والتبعية السياسية للخارج وبين شيوع الطائفية (السبعينيات في مصر نموذجاً)، وكيف أن التبعية للبيت الأبيض لا تمر، دوماً، إلا من بوابة التبعية للرجعية العربية، وهذا يعني تصدير الفكر السلفي، ومحاربة أي نزعة علميّة بل وإرهاب أصحابها، والجمود الذي ينتج عن تلك الحالة، يشل قدرة أي بلد على المقاومة والتطور والاستقلال بالموارد الاقتصادية، وهذا بالضبط، ما يمثل مصلحة مباشرة للناهب الدولي.

طلقة تنوير
العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

الطائفية سلعة إمبريالية

بشار شخاترة

من اللافت للنظر أنّ الفكر العربي عموماً والقومي خصوصاً يكاد يخلو تماماً من أي إشارة إلى مصطلحات كالطائفية والعنف الطائفي وحدود الطوائف في المدن والأزقة – وقولنا "يكاد" حتى لا نقطع تماماً بالنفي حول وجود هذه الظاهرة في الأدبيات العربية والقومية في فترة تصاعد المد القومي العربي وما قبله حتى نهاية السبعينيات تقريباً – وذلك لأنّ هكذا مسألة لم تكن تشغل النخب ولا حتى عموم الناس، فطبيعة الصراع القائم في تلك المرحلة كانت تأخذ طابعاً تحررياً وصراعاً بين القوى القومية الصاعدة وبين الاستعمار وأدواته الرجعية العربية والصهيونية.

والملاحَظ أنه مع تقدم وسائل الاتصال الحديثة وتزامُن هذا التطور مع بروز تناقضات اجتماعية وسياسية وحتى أيديولوجية غير مألوفة في الواقع العربي، فإن ذلك قد أسهَم في تداول مواضيع الطائفية وحقوق الأقليات وصراع الطوائف المستند إلى مرجعيات عقدية دينية، واستطاعت وسائل الإعلام المرئية أن تقودَ عقول الناس إلى حيث يريدها مشغّلوها، وأن تشكل وعياً مزيفاً هو وعي طائفي أقلوي مرعوب من السيطرة عليه إلى إمكانية السحق والفناء، وسادت حالة من الذعر غير المبرر واللاعقلاني لدى قطاع جماهيري واسع، بحيث صارت لدينا جماهير، وإن كان يحمل المصطلح هنا معنىً سلبياً، إلّا أنّ جماهيراً حقيقية أصبحت تردد مقولات فكرية وعقائدية قد لا تكون مفهومة تماماً لدى قطاع عريض منهم، وأصبحت هذه الجماهير تتشاطر وعياً وذعراً من دون أن تنشأ مبررات مادية فاعلة تخلق هذا الواقع، وبما يشبه صناعة الوهم وفي صيرورة معقدة تتحول كل هذه التفاعلات إلى حركة لا تلبث أن تنفجر على شكل عنف طائفي وعلى شكل تنظيمات طائفية يصعب معها القول أنّ قوانين الصراع الطبقي والخلفيات الاقتصادية له استطاعت أن تنتجَ مثل هذه الحالة وبهذه السرعة، بمعنى أنّ هذا النوع من الصراع الذي أنتَجَ هذه الظواهر ليس له أساس حقيقي كبُنية طبقية .

لا يمكن الحكم على الطوائف التي تتسمى أو تتصف بذلك أنها تشكّل طبقات اجتماعية-اقتصادية متمايزة يصحّ معها القول أنّ التناقضات التي تجتاح وطننا تقوم على أساس طائفي بالمعنى الطبقي للصراع، ومردّ ذلك يعود إلى جملة من الأسباب يمكن أن نناقشها هنا:

أولاً: إنّ الكتلة البشرية التي تنتمي إلى "الطوائف" تتقاطع في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، فبعضها عاملٌ والآخر فلاح والآخر صاحب مصالح تجارية أو صناعية إلى آخره، بمعنى أنّ الطائفة عابرة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي مما لا يصحّ معه أن توضع الطائفة رديفاً ومكافئاً للطبقة، وأنّ يُقال إنّ أي صراع ينشأ بين الطوائف هو صراع طبقي.
ثانياً: تاريخياً، تشكلت "الطوائف" عبر مسار تاريخي مستقل تماماً عن فكرة الصراع الطبقي، فتشكُّل الطائفة تزامَنَ مع صراع سياسي على السلطة فيما يتعلق بالتاريخ العربي-الإسلامي حول مشروعية من يقف على رأس هرم الحكم، وكان هذا الصراع أيضاً تحت سقف الأمة ولم تكن التركيبة الاقتصادية-الاجتماعية لمجتمع "الطوائف" تتمايز عن بعضها بل كانت متطابقة بين أبناء " الطوائف " كما هي عليه اليوم.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

ثالثاً: تاريخ «الطوائف» عبر مسار يزيد عن ألف عام وأكثر لم يكن مساراً تصارعياً على أرضية اقتصادية-اجتماعية، لا بل لا يوجد صراع طائفي بأي معنى سوى بعض التعسّف من السلطات السائدة في عصور معينة وتحديداً في عصر هيمنة السلاجقة على السلطة العباسية وفي العصر المملوكي، وكان هذا يندرج تحت عباءة ظاهرة التكفير التي رافقت ارتقاء جماعات عسكرية إلى السلطة، وما سبقها في العصور العباسية الأولى والعصر الأموي يندرج في إطار صراع السلطة والشرعية الدينية. ويمكن التأكيد أن التعايش هو السمة التي سادت العلاقة بين «الطوائف» الإسلامية عبر قرون طويلة، فهل يصدق القول أنّ هذا التعايش بين (الطوائف – الطبقات) ناشئٌ عن غياب الصراع أم لأن البُنية الطبقية فعلياً لمجتمع «الطوائف» واحدة، مما ينفي وجود طبقات متمثّلة بالطوائف.

لكن هل بُنية المجتمع العربي بنية طائفية، بمعنى أنه يتكون من طوائف؟

للفهم والإجابة، لا بد من التمييز بين مصطلحي الطائفة والطائفية، فكلٌ منهما ينصرف إلى معنى مختلف تماماً عن الآخر وإن كانت الطائفية مشتقّة لغوياً من الطائفة، إلّا أن الدلالات والمآلات لكل منهما بعيدة كل البعد عن الأخرى.

فالطائفة هي الجماعة من الناس أو فرقة منهم يجمع بينهم مذهب واحد أو رأي واحد وقيادة واحدة، وطاف أي استدار حول الشيء أو استدار حوله. وهي بالدلالة جزءٌ من كُلّ، أي ليست أصلاً بل فرعٌ من أصل يشترك معه في كثير من السمات والمرجعيات، إلّا أنّ التمييز بين الأصل والفرع قائمٌ بين ثنايا التفاصيل التي تذهب بالناس مذاهب ومعتقدات.

أمّا الطائفية فهي تفاعُل الجماعة البشرية المكوّنة للطائفة مع ظروف واقعية ومضامين فكرية أو دينية أو عرقية في مرحلة تاريخية تغيّب فيه الدولة المركزية أو تضعُف أي مرحلة جزر قومي، مما يمهد الطريق للتفكك الاجتماعي وبروز الهويات الثانوية والهامشية على حساب الهوية القومية.

بالعودة إلى تعريف معنى الطائفة، فإنه يصحّ القول أن ننعَتَ كل مجتمعات الدنيا بأنها مجتمعات طوائف أو تتكون من طوائف، فيمكن أن تصنّف الأحزاب السياسية على أنها طوائف، والتجمّعات العشائرية والقبلية والمذهبية وحتى العِرقية كذلك، وكل أنواع الجماعات الإنسانية ضمن مجتمع واحد إذا انطَبَق عليها التعريف، فإذا بقيت حالة الجماعة التي سمّيناها طائفة وفقاً للمفهوم اللغوي ضمن سقف الأمة والوطن فهي حالة طبيعية، وعندها لا يوجد مشكلة بأي معنى لوجود طوائف مذهبية أو حتى عِرقية.

أمّا الطائفية كمصطلح سياسي يتجاوز الأصل الذي انبثق منه، فهي حالة تدخل في نطاق الصراع مع الهوية القومية تحت عنوان طائفي سياسي وهذا الفَرَض لم يتحقق تاريخياً في الأمة العربية إلّا منذ أواسط القرن التاسع عشر، ابتدأ أولاً في لبنان وتعمّق فيه وأخَذَ الصبغة السياسية الانفصالية المعادية للأمة عبر صيرورة معقدة من إعادة إنتاج النمط البرجوازي الأوروبي بصيغة تابعة، ونَمَت على الهامش مصالح طبقية عملت على تعميق الصلة بالمركز الإمبريالي وبنفس الوقت عملت على حشد الكتل البشرية خلف طوائفها برعاية دستورية قانونية وسياسية في مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان، فأصبحت الطائفية الناظم للحياة السياسية وحتى الاقتصادية إلى حدٍ ما، على أنه لا يعني بتاتاً أنّ الطوائف جميعها خاضت صراعاً مع الهوية القومية، ولكن التعبيرات الطائفية للنخب كانت كذلك كما في المارونية السياسية الكتائبية على سبيل المثال.

وللإحاطة بالموضوع يجب أن نميّز بين مستويات مختلفة من المفاهيم المنبثقة عن مفهوم الطائفية، حيث أنّ الطائفية السياسية ابتدأت بمفهومٍ ديني خارجي بين الإسلام والمسيحية، وهذا النموذج ظهر برعاية عثمانية في فتنة دمشق في القرن التاسع عشر كما في لبنان بشكل أعمق وأخطر، وهذا يدلّل على أنّ مفهوم الطائفية السياسية لم يكن وليد تطور علاقات الإنتاج في المجتمع العربي فهو ليس صراعاً طبقياً بل رعته الأيدي الخارجية دائماً وأوجدت عوامل استمراره الذاتية بربطه بالقطب الرأسمالي، ومحاولات الاستعمار البريطاني في مصر مثلاً لم تفلح في خلق هذا النوع من التناقض، لا بل إنّ الناصرية استطاعت أن تتجاوز هذه التعددية الطبيعية في المجتمع المصري بشكل اندمجت فيه القوى الفاعلة في بُنية الدولة وبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي ووجّهتها بشكل ناجح في معركة التحرر من الاستعمار وفي مصلحة بناء القاعدة الاقتصادية للدولة المصرية، ويُلحظ في هذا أنّ بوادر ظهور التناقضات في الحالة المصرية جاءت مع المرحلة الساداتية التي حاولت توظيف هذا العامل دينياً لخدمة بقاء السلطة في مواجهة القوى الناصرية وهي مفارقة عجيبة...

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

فمن أجل القضاء على الناصرية وإنجازاتها تمّ اختلاق هوية دينية كان نتيجتها نشوء صراع إسلامي-مسيحي استجابةً للتحول نحو العلاقة مع الإمبريالية الأمريكية برعاية سعودية، انفجرت لاحقاً في وجه من صنعها، وما يقلل من آثارها وجود بنية عسكرية قوية نسبياً كانت تستطيع أن تعيد الأمور إلى الهدوء النسبي من دون إيجاد حلول علمية اقتصادية واجتماعية وفكرية لها.

ومظاهر خطورة الطائفية تكمن في تطورها نحو إيجاد كيان مستقل يعمل على إلغاء الآخر وعلى أقل تقدير إيجاد التوازن بين الطوائف داخل الأمة والوطن وعلى حساب الأمة والوطن، بحيث لا يعود ثمة وجود للفرد كمواطن لأن الوجود الفعلي للطائفة، والانتماء للطائفة يصبح على حساب أي انتماء للوطن والأمة، ويلغي آلية التطور المجتمعي وفقاً لدورة الإنتاج بين قوى منتجة مستغَلة وقوى تملك وسائل الإنتاج مستغِلة، ومن نافل القول إن تخلّف البنية الاقتصادية العربية ساهم بجزء من هذا الواقع و/أو غياب القوة المركزية التي توجّه الإنتاج وإعادة توزيع الثروة، فانحرف التطور من صيغة تقدمية إلى صيغة رجعية تفكيكية ليصبحَ الصراع طائفياً.

وقد شهدت الساحة العربية حالة من الانفجار الطائفي على مستوى الوعي المجتمعي العربي بُعيد احتلال العراق، على أنّ الشحن كان يعمل مبكراً نوعاً ما قبل ذلك، فقد تكفّلت دول البترودولار كتابع للرأسمالية الغربية على إعادة إنتاج جدل فقهي قديم وعلى تعميم مفاهيم فقهية شاذة من فقه ابن تيمية وابن القيم وصولاً إلى محمد بن عبد الوهاب على طريق خلق أيديولوجية دينية منحازة لمذهب، وبالنتيجة أصبح التَمَذهُب شكلاً طائفياً سنياً مركزه السعودية، في مواجهة الطائفة الشيعية، لتجد في خلاف تاريخي حول السلطة - بين جنبات الأمة وتحت سقف الأمة – رحماً مشوهة لتسعير الخلاف السياسي حول الإمامة إلى صراع طائفي صادَرَ قوى الأمة وذَهَب بها إلى جنون يستهدف نسيج الأمة وتعايُشها الطبيعي وانقسامها السياسي حول مَن هو الأحق بالسلطة، وبسبب الطابع الإلغائي للطائفية السياسية والبُنية الفكرية الشاذة التي أوجدتها انتقل الصراع الطائفي بحاملته البترودولارية الإسلاموية السُنية إلى حالة حركية تزداد شذوذاً وتطرفاً تضرب حتى الطائفة ذاتها، فضلاً عن استهدافها للدولة الوطنية ممعِنةً في التمزيق المجتمعي على حساب الهوية العربية الجامعة، وهذا ليس ببعيد عن الرعاية والتخطيط الإمبريالي. وحتى لا تبقى التّهمة في جهةٍ واحدة، فإنّ الواقع الطائفي الشيعي في العراق تحديداً، القادم على الدبابة الأمريكية، عجّل في توطد آلية الصراع الطائفي وشكّلت الاستجابات المتبادلة بين طرفي الصراع في توسّع وانتشار "الوعي" الطائفي، فأصبح كِلا الطرفين ينفّذ الصيغة الإمبريالية للصراع.

والحقيقة الطائفية السياسية التي تقف الإمبريالية خلفها بشكلٍ واضح تكمُن في أنه إذا كان هناك من مبرر لوجود الطائفية السياسية في بلد كالعراق ولبنان، فإن النزوع نحوها في باقي الأقطار العربية لا مبرر له سوى أن هذه التوليفة تجد من يعممها، فهذا مُنتَج من الواضح أنه هابط من فوق، من خارج البُنية الفكرية والنفسية للمجتمع العربي عموماً حتى في لبنان والعراق، فهذه أداة هيمنة وتبعية وتفكيك في ذات الوقت وحرب عقائدية على الهوية العربية الجامِعة، فوجود الطوائف إذا جازَ التعبير قديمٌ ومتعايش في بُنية الأمة، لكنّه وجود تنوع إيجابي وصحي ويعكس خلافاً فكرياً سياسياً إيجابياً في فكر الأمة على قاعدة الوحدة، وإنكار ذلك يبذر بذور الطائفية السياسية التي نعاني منها، فلم تكن مواجهة الفرنجة الصليبيين مثلاً تفرّق بين أبناء الأمة في انتمائهم، فالمسيحيون العرب استُهدِفوا وحاربوا جنباً إلى جنبٍ في الحروب الصليبية وفي حروب الفتح العربي للعراق.

إنّ مواجهة الطائفية تبدأ من الاعتراف أولاً بالتنوع المذهبي في المجتمع العربي، وثانياً بالعمل على إخراج الدين من حقل السياسة، وذلك بإعطائه المكانة الطبيعية والمرموقة له في حياة الأمة كخطوة أولى في هذا المجال على طريق عقلنة الدين بإعادته إلى حقل الوعي العاقل لفكرة التدين وعقلنة الممارسة الدينية في احترامٍ للرغبة العاطفية الدينية، وثالثاً في إعادة توزيع الثروة العادل وتوجيه القوة الإنتاجية وقواها المنتجة في خدمة الصراع الحقيقي للأمة مع أعدائها على قاعدة الوحدة والتحرر القومي، ورابعاً في العمل الدؤوب لبناء الدولة القومية المركزية، والتي شكّل غيابها قاسماً مشتركاً بين كل أشكال الارتداد وعلى رأسها الارتداد الطائفي وتعميم الوعي القومي وتعميق الوعي القومي كهوية ووعاء تندرج تحته مختلف أشكال المذهبية ولا تسمح بتجاوزه.

فهزيمة الطائفية السياسية تبدأ بهدم بنيتها الفكرية، وصياغة فهم ديني عقلاني يدرك معنى الاختلاف تحت سقف مشترك بالانتماء إلى الإسلام كديانة فيما يتعلق بالمسلمين، وتحت سقف هوية عربية جامعة تحتوي الانتماء الديني للمسيحيين العرب.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

الطائفية سلعة إمبريالية يتمّ تسويقها ويتلقفها الجهلاء ظنّاً منهم أنّها دفاعٌ عن الدين وعن مذهبٍ بعينه، غير مدركين أنّها معولُ الهدم الفعّال الذي يجتثّ الحاضنة الطبيعية للمذاهب وهي الحاضنة القومية، وغير مدركين أيضاً أنّها بحكم تكوينها العنصري الإلغائي ستنقل الصراع إلى داخل البيت الطائفي نفسه، وهذا بالتحليل وبالممارسة الواقعية ثابت، فدائماً ستخلق هذه الآلية تطورها البنيوي بشكل ارتدادي أشدّ تطرفاً. ويظهر التسويق الإمبريالي لحقوق الطوائف بشكل متناقِض؛ ففي العراق تبنّت الإمبريالية الطائفية الشيعية، وفي سورية تبنت الطائفية السّنية، وفي مصر القبطية المسيحية، لتعود من ثمّ وتنقلب عليها جميعاً، فتغيير الاصطفاف ناشئٌ عن حاجة القطب الإمبريالي لاستمرار وتعميق التبعية له من دون أن يفكر كثيرٌ من المغفّلين لهذا التوظيف الطائفي لهم، فقد كانت ولا تزال الأقليات وحقوقها ومن ضمنها الأقليات الدينية الطائفية أداة تدخّل في الدول تخفي خلف مشاعرها "النبيلة " أهدافها الاستعمارية لإخضاع الدول والشعوب.

طلقة تنوير
العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

الظاهرة الطائفية العربية: هل العلمانية نقيضها المباشر حقاً؟

إبراهيم علوش

لطالما استخدمت قوى الهيمنة الخارجية (والداخلية) معنا نحن العرب استراتيجية "فرّق-تَسُد"، لكن تلك الاستراتيجية، مثل أي استراتيجية قابلة للنجاح، لم تستلْ مدخلاتِها ومكوناتِها من سديم العدم، بل من ظروفنا الموضوعية، أي من انشقاقاتنا المتأصّلة في تراثنا وواقعنا وضيق أفقنا القَبَلي، فتعمّدُ إثارة صراع على أسس طائفية أو قَبَلية أو غيرها في المجتمع العربي يعني أن أسبابه المباشرة قد تكون مفتَعلة، مثلما حاول شاس بن قيس أن يفتعلَ صراعاً بين الأوس والخزرج في مقتبل الدعوة الإسلامية، وكما حاول الاستعمار الفرنسي أن يفتعلَ صراعاً بين العرب والأمازيغ في المغرب العربي (سياسة "الظهير البربري")، أو صراعاً طائفياً في لبنان بين طائفتي الموارنة والدروز في القرن التاسع عشر، الخ...، لكن المادة الخام لمثل تلك الصراعات تظل إنتاجاً محلياً أصيلاً للأسف، وهو ما يجب أن نواجهه بكل صراحة ووضوح.

إنّ النزعة الطائفية، كالنزعة العشائرية أو الجهوية، هي تاريخياً ظاهرة سابقة لمفهوم حقوق المواطنة المتساوية وواجباتها الذي قامت الدولة الحديثة على أكتافه، فهي ديناصورات انثروبولوجية سابقة على اندماج "المكوّنات" المجتمعية في بوتقة مواطَنَة قومية واحدة، لكنها لا تزال حية ترزق تعيش بيننا، وسواءٌ كانت تلك الديناصورات الطائفية من فئة اللواحم أم العواشب، أي سواء اتخذ وجودها طابعاً دموياً (آكلاً للحوم البشر) أو اجتماعياً "مسالماً تعايشياً" (آكلاً لعشب المواطنة القومية ومؤسساتها)، فإنها تقتات في الحالتيْن على نُسغ رابطة المواطَنَة القومية فتضعفها وتخلخلها وتعيق نموها وتطورها، وبالتالي فإنّ كل تلك الظواهر النابذة أو الطاردة اجتماعياً، بعيداً عن دائرة المواطَنَة القومية، تقوم في خضم إعادة إنتاج نفسها بإعادة إنتاج ما قبل الحداثة نفسها، أي أنها تعيد إنتاج الخميرة الاجتماعية للتخلف العربي، وتعقّد شروط النهوض القومي، مما يجعلها ظهيراً موضوعياً للأطراف صاحبة المصلحة بإعاقة المشروع القومي، من الإمبريالية في الخارج، إلى الكمبرادور في الداخل، ولهذا نلاحظ مثلاً أن مرجعيات طائفية وعشائرية مختلفة ومتناقضة في بلاد الشام شكّلت حليفاً مباشراً لقوى الهيمنة الخارجية في القرن التاسع عشر في مواجهة مشروع المواطنة القومية الذي أتى به إبراهيم بن محمد علي باشا، فخاضت المعارك مع جيشه لمصلحتها ولمصلحة الاستعمار الأوروبي والعثماني الذي تحالفت معه.

عليه، فإنّ نقاش مسألة ما إذا كانت الانقسامات الطائفية، وغيرها من الظواهر ما قبل القومية، هي انشقاقات مفتَعلة خارجياً أم انشقاقات نابعة موضوعياً من شروط وجودنا العربي هو جدال سفسطائي يستطيع فيه كل طرف أن يستحضرَ الشواهد والأدلة التاريخية والمعاصرة على صحة وجهة نظره الأحادية البُعد إلى ما لا نهاية، من دون أن يفلح أي من الطرفين بالإمساك بمفتاح ظواهر الانقسامات المجتمعية العامودية القائمة على أساس القبيلة والطائفة والعِرق والجهة إلخ... في تفاعلها الجدلي كمدخلات محلية قابلة للتوظيف السياسي الخارجي والداخلي الذي يعيد إنتاجها بصورة أعمق وأكثر توسّعاً، فتكتسب قوة دفع جديدة تعمّق التخلف والانقسام اجتماعياً وقد تحرق يدي من عبث بنارها سياسياً، كما رأينا في حالة توظيف النزعة السلفية الجهادية ضد الاتحاد السوفياتي السابق، أو ضد إيران، كأداة دينية أو طائفية ارتدّت بعد حين على الغرب والأنظمة العربية التي وظّفتها.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

لكن مدخلات مثل ذلك التوظيف هي بالأساس ظواهر أصيلة خَلَقتها العوامل الموضوعية والتاريخية لمرحلة ما قبل الانصهار المجتمعي الذي أتت به الصناعة والمدينة والدولة الحديثة، ولا خروج منها بالتالي إلا بحركة نهوض قومي، لذا فإن استمرارها وتجددها مرتبطٌ بقدرة قوى الشد العكسي المناهِضة للنهوض القومي على إعاقته وكسب الجولات ضدّه، فلو استمر الإقطاع في أوروبا مثلاً، ولو لم تقضِ عليه الطبقة البرجوازية الصاعدة التي قادت الانتقال لنمط الإنتاج الرأسمالي على أجنحة الثورة الصناعية وحركتيْ النهضة والتنوير، لما نشأت دولة المواطَنَة القومية ولما حدث الاندماج الاجتماعي العامودي العابر للطائفة والعِرق والجهة، لتحلّ محلّه انقسامات أفقية داخلياً (طبقية أساساً) وانقسامات قومية خارجياً في مواجهة الدول القومية الأخرى وشعوب المستعمرات.

ولا يعني ما سبق بالطبع أن الطائفة والعِرق والجهة تتوقف عن الوجود مرة واحدة وبالكامل في ظروف الدولة الحديثة، بل قد تتمخّض فكرة "حرية المعتقد" في الدول المدنية المتقدمة عن تناسل المزيد والمزيد من الطوائف والبدع الدينية وغير الدينية، إنما الفرق هو أن الأغلبية الساحقة من المواطنين تصبح مرجعياتها المركزية مرجعيات ذات طبيعة قومية. والأساس هنا أنّ المواطَنَة القومية باتت بعد نشوء الدولة الحديثة الإطار المرجعي للعمل والتغيير السياسي الذي تتحرك ضمنه باقي الدوائر الاجتماعية-السياسية مثل الطائفة والجهة، إلى أن أضحى مشروع العولمة تفكيك الأطر المركزية القومية في الدول الصناعية المتقدمة، فانتشرت طروحات اللامركزية وغيرها.

العِبرة أن تجاوز الانقسامات الاجتماعية العامودية يتطلب، كشرطٍ ضروريٍ غيرِ كافٍ، مشروعاً للنهوض القومي، وهو مشروع مواطَنَة وانصهار اجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا في كنف الوَحدة والتحرير والنهضة كمقدمة أولى، ولذلك نجد مثل تلك الانقسامات تتضاعف وتتعزز عندما يتراجع المشروع القومي، ونجدها تتقهقر عندما يلوح الأمل بتحقق تقدم تاريخي، أي عندما يتقدم المشروع القومي، وهو ما يشهد عليه تاريخنا العربي المعاصر في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات لأن الظاهرة الطائفية، وغيرها من الانقسامات العامودية في المجتمع العربي، نمَت سرطانياً بعد تقهقر المشروع القومي، ولعلّ البقية الباقية من الوعي القومي في سورية أحد أهم أسباب تماسكها في وجه المشروع الإرهابي التكفيري الذي اعتمد خطاباً طائفياً بالأساس.

الأساس في محاربة الطائفية إذن هو الانصهار الاجتماعي، والأساس في تحقيق مثل ذلك الانصهار الاجتماعي هو التطور الاقتصادي-الاجتماعي على الأرض وما يفرزه من تطور سياسي وثقافي، وعلى رأسه تبلور فكرة المواطَنَة وترسّخها في كنف الدولة الحديثة، ولكننا في ظروفنا العربية نعيش معاناة أكبر من التطور الاقتصادي-الاجتماعي المعلّق، ومن مأساة الزمن المفوت الذي تقتات عليه ديناصورات ما قبل تاريخية ما برحت تعيش بين ظهرانينا، فالقصة عندنا ليست مجرد انتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، لأن الإقطاع في بلادنا لم يكن يوماً من النمط السائد في الغرب لأن الصحراء تشكّل أولاً ثمانين بالمئة من الأرض العربية، ولأنها أفرزت ثانياً فائضاً سكانياً مستمراً ظلّ يهدد المراكز العمرانية الريفية والمدينية، ولأنها أنتجت ثالثاً نزعة قبلية غاشمة كشرط للغلبة أو الدفاع عن الذات حتى في المراكز العمرانية، ولأنها جعلت رابعاً من القوة العسكرية المستندة للتحالفات القبلية أساس الحفاظ على الحكم الذي تعامل معه مثل ذلك التحالف القبلي بشكل طفيلي تماماً، مما غيّر من طبيعة علاقة الدولة بالطبقة السائدة في المراكز العمرانية مقارنةً بأوروبا، فبدلاً من أن تكون الدولة "أداةً تنفيذية للطبقة الحاكمة"، بالمعنى الميكانيكي للتعبير، فإنها صارت شريكاً إلزامياً لها وقيّماً اعتباطياً عليها، إلا في حالة واحدة هي حين يكون للدولة مشروع قومي، فإنها تصبح قابلة قانونية للتطور التاريخي للأمة، كما كانت الحال مثلاً في ظلّ دولة محمد علي باشا في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد سبق أن أسّسنا في العدد 39 من طلقة تنوير مفهوم "القابلية للتذرر" (كنقيض للقابلية للتماسك) الذي أنتَجته النزعة القبلية في الوطن العربي التي تمثّل مظهراً من مظاهر البنية الفوقية لنمط الإنتاج الصحراوي الذي اقتضى التعصّب على أساس قرابة الدم أو النسَب الحقيقي أو المتخيّل من أجل التنافس الدموي الإلغائي على الموارد المحدودة والنادرة التي كانت تفتّرها البادية والصحراء على أجدادنا تقتيراً. فكلّ الأمم في المجتمعات ما قبل الدولة القومية الحديثة كانت تعيش انقسامات عامودية متنوعة كنِتاج موضوعي لهيمنة الزراعة والإنتاج الحرفي الصغير، بدلاً من الصناعة الكبيرة، على الاقتصاد، وهيمنة القرى المشتتة، بدلاً من المدن المركزية الكبرى، على الجغرافيا السكانية، وبالتالي غلبة رجل الدين والسيد الإقطاعي، بدلاً من المثقف ورجل الدولة، على المجتمع.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

أما المجتمعات التي يغلب على أوطانها الشرط الصحراوي، فإنها تبدأ من مرحلة ما قبل العمران القروي تفرز ثقافة غزو واستباحة تنتج دولاً غير مستقرة وآلية متجددة لتهديد أي عمران ناشئ لا يتمكن من إخضاع الحيز البدوي ضمن حدوده بطريقة القوة الغاشمة أو الاستيعاب الناعم، وما الحلقة المفقودة في فهم التطور الاجتماعي العربي، الناتجة إجمالاً عن محاولة فرض النظريات الغربية قسراً عليه، إلا الحلقة الصحراوية وإرثها الثقافي وبنيتها الفوقية المتجددة فينا بقوة الدفع حتى بعد دخول الأسس المادية لنمط الإنتاج الصحراوي في طور الانقراض.

وفي مثل ذلك السياق الصحراوي، يتّخذ كل انتماء معنىً قبلياً، حتى الانتماء القومي واليساري والديني، ومن المفيد أن نستحضرَ هنا المعنى الإنكليزي لكلمة طائفية sectarianism باعتبارها عوارض الكراهية والتعصّب والتمييز المترافقة مع الشعور بالانتماء لجماعة ضيقة، فكلمة «طائفية» في الأدب السياسي الغربي قد تعني التعصّب لطائفة دينية، وقد تعني التعصب ذا الدلالة السياسية من أي نوع، حتى لو كان متعلّقاً بمشاحنات كتل ضمن الحزب الواحد (قومي أو يساري أو ديني أو ليبرالي)، فكثيراً ما توصف الصراعات في المقالات الأجنبية بين الفصائل الفلسطينية مثلاً، بـ«الطائفية»! واستخدام تعبير «طائفة» بمعنى جماعة، قد تكون ذات دلالة دينية أو غير دينية، هو النهج القرآني في استخدام تلك الكلمة. مثلاً، ولتأتِ طائفةٌ أخرى لم يصلوا فليصلوا معك (النساء ١٠٢)، والمقصود هنا جماعة من المسلمين تلتحق بالصلاة، ومثلاً، فلولا نفر من كل فرقةٍ منهم طائفةٌ ليتفقهوا في الدين (التوبة ١٣٢)، أي جماعة من الفرقة تتخصص في شؤون الدين، إلخ... والمقصود أن تعبير «طائفة» و«طائفي» في الحالتين يأتي لتمييز جماعة عن غيرها، ولو كانوا من أتباع المذهب نفسه عقائدياً، فالشحنة المرافقة للفكرة الطائفية كثيراً ما تكون أقرب لخلاف قَبَلي منها لخلاف ديني بالمعنى الفقهي، ولو أن ذلك ليس قاعدةً عامة بالضرورة، وكذلك يأتي استخدام تعبير «عنصرية» و«عنصري» في الشارع الأردني مثلاً لتناول النزعة القَبَلية بين أشخاص يشتركون في العروبة المنتسبة لجنوب بلاد الشام، أي الذين لا يختلفون على أساس «عنصري» من ناحية عرقية أو إثنية!

كذلك حمل «الحلف القبلي» عند العرب في الجاهلية معنىً طائفياً، ومن ذلك مثلاً «حلف الفضول» في قريش، الذي تصبح له رموزٌ وشعائرُ وقياداتٌ طائفية، بالمعنى الحرفي للكلمة، فلا بد للحِلف القبلي الراسخ المتجاوز لرابطة الدم، أو القائم على رابطة دم بعيدة، من تأويل مذهبي يشدّ لبناته بعضها إلى بعض، ونذكر هنا أن الكعبة المشرفة كانت قبل الإسلام رمزاً لقريش ومكة، قبل أن تصبح رمزاً للإسلام، وكان في الجزيرة كعبات كثيرة غيرها. وبعد الإسلام صارت إطاحة حلف قَبَلي بآخر، كما كانت الحال بين المرابطين والموحّدين في المغرب العربي مثلاً، تتطلب غطاءً أو غلافاً طائفياً. ويروى عن التحالفات القَبَلية للعرب قبل الإسلام أسماء مثل «تنوخ» في البحرين، وحلف «البراجم» وحلف «فرسان»، وكانت تنتج عن بعض تلك التحالفات طقوسٌ شبه دينية، كما حلف «المطيبين» في مكة، وهنالك «حلف الرباب»، وذكر المؤرخ الإغريقي هيرودوتس أن العرب كانوا يعقدون أحلافهم على النار، فلا بد للحلف القَبَلي مما «يطيبه» أو «يزكيه» أو «يطهره»، والطائفة قصة شعائر أكثر مما هي قصة تديُّن.

زبدة الكلام هي أن تجاوُز الحسّ الطائفي في الوطن العربي لا يتحقق من خلال أنظمة محاصصة سياسية تقوم على مبدأ «المشاركة الطائفية» الذي يراعي الوزن النسبي لكل طائفة ولا يقصي أحداً، إذ أن مثل ذلك النظام هو بطبيعته غير مستقر عندما يتغير الميزان الديموغرافي أو الاقتصادي أو غيره بين الطوائف كما لا بد له أن يتغير، لا بل أن مثل تلك الأنظمة تمثل بالضرورة وصفة لصراعات لا تنتهي، كما رأينا في لبنان، وكما في العراق بعد احتلاله من قِبل الأمريكان. إنّ التحول الديموقراطي الذي أحدثه الغرب مع الدولة الحديثة قام على انحلال «المكونات» في وطن، لا على «جمع المكونات» في وطن... فالديموقراطية «الطائفية» لا تنتج إلا المزيد من الوعي والانتماء الطائفي على حساب الوطن والأمة. وإذا كان بقاء الطائفة ممكناً في الدول الصناعية المتقدمة بصفتها خيارات فردية لا بصفتها مكوّناً سياسياً للدولة، فإنّ بقاء القبيلة والعشيرة لا يستقيم بتاتاً مع حسّ المواطنة، كما أثبتت تجربة قبائل «الغجر» في أوروبا، فلا بد من فرط البُنى القبلية وتفكيك الحسّ القبلي ليكون لنا وعيٌ قومي وحس بالمواطنة، مع الإدراك الكامل أن مثل تلك القفزة تتطلب عملاً دؤوباً طويل المدى ولا يمكن أن تتحقق بكبسة زر، وأن الطريق للوصول إليها قد يتطلب الكثير من الشدّ والرخي، وعلينا أن نتذكر أن الإسلام نفسه لم يتمكن من القضاء على الجاهلية القبلية التي تشكل جوهر كل انحياز لاعقلاني في مجتمعنا العربي، وعلى رأسه الانحياز الطائفي!

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

إذن نقطة البداية هي تفكيك الحسّ القبلي، الناتج عن نمط الإنتاج الصحراوي من جهة، وتمكُّن الكمبرادور العربي من ثروة بترودولارية هائلة وظّفه في تعميم أسوأ ما في مظاهر الثقافة الصحراوية خلال العقود الخمسة الأخيرة في ثنايا المجتمع العربي مثل التعصب الإلغائي والغزو، مع التشديد أن بثّ الحسّ القبلي لا يقتصر البتة على الكمبرادور البترودولاري. إنّ نقطة البداية إذن في محاربة الظاهرة الطائفية في المجتمع العربي هي الانصهار المجتمعي، وهو ما لا يمكن أن يتحقق في ظروف التجزئة والتبعية والتخلف التي يعيشها مجتمعنا إلا عبر حركة قومية، لأن مجتمع المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية لا يتحقق في الأقطار المستعبَدة الخاضعة المفككة المنهوبة، فالشرط الأول لمحاربة الظاهرة الطائفية هي إنجاز مرحلة التحرر القومي، أما الصراخ عن العلمانية ليل نهار، وفصل الدين عن الدولة، والزواج المدني، وتغيير مناهج التعليم، إلخ... من دون تحقيق شروط التحرر القومي، أي قبل تأسيس قواعد دولة المواطنة، فلن ينتِجَ إلا نخباً منسلخة عن مجتمعها، ربما تحمل الكثير من النوايا الطيبة، لكنها إذا نجحت بتمرير بعض القوانين من فوق، بالتعاون مع مشاريع "الإصلاح" الليبرالية التي يدعمها الغرب، وبعض الحكام الكمبرادوريين، فإنها لن تبني أكثر من قصرٍ من رمال، ستجرفه أول موجة صغيرة من الخطاب الماضوي الرجعي.

لا نناقش أن المطلوب هو دولة مواطنة، يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات، ولكن مثل ذلك لن يتحقق ويمكث في الأرض من دون تغييرات عميقة في البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع العربيين، ولن ينجح من دون تصنيع ونهضة علمية وتكنولوجية حقيقية، ولن ينجح من دون استقلال قومي، وسيطرة الأمة على مواردها، ولن ينجح من دون عدالة اجتماعية، ولن ينجح بالتبشير العلماني المستقى من ظروف مجتمع آخر. فالدول القومية الصاعدة في أوروبا كان الشرط الأول لتأسيسها واستقلالها هو التحرر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية في روما ككيان سياسي أوروبي، ولذلك فإن طرح مسألة فصل الدين عن الدولة جاء للتحرر من هيمنة الفاتيكان السياسية، ولتأسيس الدولة القومية، لا لمحاربة التديّن. وفي بعض الحالات جاءت محاولات التحرر من هيمنة الفاتيكان من خلال تبنّي مشاريع الإصلاح الديني البروتستنتية، التي تتسم بتأسيس كنائس ذات مرجعية قومية في كل بلد على حدة، وبالصلاة وتلاوة الإنجيل المقدس بلغة أهل البلاد بدلاً من اللاتينية، وفي الحالتين نحن نتحدث عن مشروع تحرر قومي حرر الناس من هيمنة المرجعية المركزية للكنيسة العابرة للحدود القومية، وأسس بسبب ذلك تحديداً لنشوء دولة المواطَنَة غير الخاضعة لمرجعية دينية عالمية.

إنّ تأسيس دولة المواطَنَة والقضاء على الظاهرة الطائفية قضاءً مبرماً لا يتمّ بشكل رغائبي يقفز عن الشروط الموضوعية للواقع، ولا يتمّ من خلال تبنّي مشاريع ليبرالية متغرّبة لن يؤدي تبنّيها إلا لعزل أصحاب مشروع دولة المواطنة العربية الحقيقية عن الشعب العربي، ويدخلهم في صراع مع التراث، مما يعيق مشروع التغيير الحقيقي عندما تُضِل الطليعة المخلصة والمسلحة بحسن النوايا البوصلة وتتّوه في سراب الخطاب الليبرالي.

ومع التذكير بموقفنا المبدئي ضد الإرهاب التكفيري وكل ممارسة طائفية من حيثما أتت، وضد الفكر الطائفي سواء كان سنياً أم شيعياً أم مسيحياً أم علمانياً، ومع التأكيد على ضرورة إعادة قراءة التراث قراءة نقدية، وعلى أولوية اللحاق بركب الحضارة، فإننا لا نستطيع ارتكاب خطيئة القفز من فوق شروط واقعنا، وخطيئة الانزلاق نحو النفس الليبرالي المناهض في زماننا للحسّ الوطني والقومي أصلاً. ففي مرحلة التحرر القومي لا بد من حشد كل الجهود بحسب الأولويات الاستراتيجية للمرحلة، وفي هذه المرحلة بالذات تكمن الأولوية في مواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية، التي تعمل عبر أذرع تكفيرية وليبرالية في آنٍ معاً، ولا بدّ لنا من الاستعداد للتعاون مع كل متديّن أو علماني يشترك معنا في هذا الهدف الاستراتيجي، ولا بد لنا أن ندرك أن تحقيق أهداف المشروع القومي هي المقدمة الضرورية لتحقيق هدف دولة المواطنة، وأن القفز من فوق هذا الشرط لن يحقق مواطنة أو علمانية أو اشتراكية، بل سيسبب المزيد من التوهان.

باختصار، إنّ نقيض الظاهرة الطائفية (والقَبَلية) العربية هو الوعي القومي.

طلقة تنوير
لجنة التنسيق العربي
www.cdnl.com
العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

وجود الطوائف في المجتمع لا يعني الطائفية

صالح بدروشي

تمرّ أمتنا العربية اليوم بمرحلة خطيرة، إذ نحن أمام مرحلة أهم سماتها تفتيت الهوية العربية وتدمير العلاقات الاجتماعية بالنعرات الطائفية عبر غسل العقول ونشر الفتن لإضعاف الجسم العربي وجعله لقمة سائغة للمشروع الإمبريالي والصهيوني. فبعد أن تمكّنت الإمبريالية، عبر استخدام الطائفية وإرساء نظام طائفي، من إخراج العراق من معادلة الصراع العربي-الصهيوني نشهد اليوم محاولات حثيثة لاستكمال هذا المشروع عبر الاستفتاء المزمع إجراؤه حول انفصال إقليم ما يسمى بـ»كردستان»، بالإضافة إلى تعميم هذا النموذج الخطير في كلّ من ليبيا واليمن وسورية وغيرها من الأقطار بالمغرب العربي .. ويتم أحياناً تمرير هذه المشاريع بأقنعة عناوين مختلفة مثل الفيدرالية المزعومة، فالفيدرالية مع أننا نرفضها في كل حالاتها ولا نراها حلاً لنا كأمة عربية، إلا أنه يمكن أن تفهم أنها منطلقة من نوايا حسنة إذا ما كانت تشمل المقسّم لتوحده، أي توحيد عدة أقطار عربية وليس خلخلة القطر الواحد تمهيداً لتقسيمه... إنّ الغاية من تقوية عصبيات الروابط الطائفية والعشائرية هي إضعاف رابطة المواطنة والالتزام بالقانون العام للجميع، وهدم فكرة التضامن الاجتماعي بين كل أبناء الأمة، والمقصود الأساسي من وراء زرع الطائفية هو تكريس عوامل الفصل والانفصال بين أبناء المجتمع الواحد لتيسير تفكيكه من الداخل وضرب هدف الوحدة العربية في مقتل.

بالإضافة للتعريف اللغوي للطائفة كجماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يتميّزون به وللطائفية على أنّها التعصب لطائفة معينة، فإنّ الطوائف التي نتحدّث عنها هنا هي تقسيم أبناء المجتمع إلى فئات على أسس دينية أو مذهبية أو عرقية أو عشائرية الخ... والطائفي هو من يعلي رابطته الطائفية على رابطته القومية أو الوطنية في كل أموره ويرفض المساواة والعدالة بين أبناء الطوائف المختلفة والمشتركة في وطن واحد.

الطوائف هي مكون اجتماعي طبيعي وهي موجودة في المجتمع الطبيعي بغض النظر عن طبيعة تنظيمه سياسياً لأن الاختلاف هو من طبيعة الإنسان، ولكن عندما يُقام نظام يقسّم الناس على أساس الطوائف تنتقل صفة الطائفة أو الطائفية من مجال الدين والعقيدة والاجتماع إلى مجال السياسة، وينتقل المجتمع من الدولة إلى مجتمع القبيلة والطائفة والجهة وما إلى ذلك من عصبيات مناقضة للمواطنة، وتصبح كما يعبّر عنها بعض المفكرين بأنها تشكّل سوقاً سوداء أو سوقاً سياسية موازية.

فالمجتمعات الطبيعية المرتبطة بتعدد الطوائف أو الديانات، لا تؤدي بالضرورة إلى نشوء دولة طائفية بشكل تلقائي ولا يكون فيها الولاء للطائفة مقدّماً على الولاء للدولة، ولكن استخدام هذه الظاهرة الطبيعية واستغلالها من طرف النخب السياسية الحاكمة لتحويل الولاءات والانحراف بقيم العدالة والمساواة أمام القانون، هو الذي أرسى النظام الطائفي العلني أو المستتر، لتكون المكافأة ليس بحسب الاستحقاق العادل لكافة الموطنين بل على أساس الولاء للنظام القائم أو للحزب.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

ومن شدة قصف العقول ببعض المقولات التي تمّ اعتبارها من المسلمات، مثل مقولة أنّ المجتمع العربي مجتمع يرتكز على القبائل والعشائر والطوائف والمذاهب، ولا يمكن أن نسوسه دون أن نحسب ألف حساب لهذا المعطى الاجتماعي، بل وتذهب بعض النخب المثقفة إلى أنه لا مفرّ من العشائرية والقبلية أو الطائفية في صياغة النظام السياسي في مجتمعنا العربي! وبما أنّ هذه النخب تربّت على أنغام الحداثة و"حقوق الإنسان"، فإنها جعلت من النظام السياسي الديمقراطي شكلاً يغلّف نظام المحاباة الطائفية والعشائرية لاسيما في ظلّ الأنظمة الخاضعة للنفوذ الإمبريالي، والتي لا تستجيب لحاجيات الشعب العامة أو كذلك الأنظمة الوطنية التي تعاني من صعوبات إنجاز مشروع نهضة في إطار قُطري ضيّق وتحت ضغط الصراع مع الهيمنة الإمبريالية ومقاومة العدوان والتدخل الخارجي في شؤونها، فتحاول تخفيف الضغط عنها باللجوء إلى تفعيل الولاءات الطائفية والعشائرية... وهذه السلوكيات عندما تصدر عن الأنظمة الوطنية المستقلّة تكتسب خطورة خاصة، من حيث أنها تكرّس فكرة أن الطائفية والعشائرية هي حتمية اجتماعية وخصوصية مجتمعيّة لا يمكن تجاوزها سياسياً .. وتكون بذلك حجّة علينا في مقاومتنا للأنظمة التابعة.

في افتتاح إحدى الندوات حول موضوع الطائفية أشار الباحث العراقي الأستاذ "صلاح التكمه چي" إلى أنه "مع تجذّر الدولة القُطرية بدأ النظام السياسي ينكفئ على ذاته ليحافظ على ديمومته في التحكم بالسلطة، وبدأ يوظّف المناطقية والطائفية والعائلية أخيراً في حماية نظامه السياسي مما جعل الطائفية تأخذ شكلاً جديداً حيث تحوّلت من شكل الطائفية الدينية إلى الطائفية السياسية، فبدأ القتل والاضطهاد على أساس الهوية سواء كان الفرد متديناً أم غير متدين، إن الفتنة الطائفية أخذت تتغلب على مفهوم المواطنة"... وأصبح هذا معياراً لقياس الحق والباطل، وليست مصلحة الأمة والوطن هي المعيار.

ويشير الدكتور فؤاد إبراهيم في إحدى محاضراته إلى أنّ الدين الوسط والسليم والمتنوّر ينمو في مجتمع العقل، وفي المقابل، لا تعمل الطائفية إلّا في محيط جاهل، وجهاز محرّض، "وتصنّع بطريقة ملفتة رموزاً أوتوا حظاً بائساً من العلم والفهم والتقوى. وفي حقيقة الأمر، تعمل الطائفية على جبهتين: أ- نفي الدين، ب- تعطيل دور العقل". وفي الطائفية يتعطّل الإنتاج، وتذوي الحيوية، وتتوارى الإيجابية ويسود الجمود، والشكّ المتبادل والسلبية، ومن المؤسّف أن الطائفية كونها تعمل في المجال الغرائزي للبشر، فإن دور العقل يصبح هامشياً بحيث يعجز عن إنتاج حلول مقبولة، فكلمة العقل غير مسموعة في صخب المهاترات الطائفية المتفشية في مجتمع ما... فالدين لا يكفّر أحداً لأنه يدعو إلى الاتحاد، والأخوّة، وحسن الظن بالناس، وعصمة الدم والمال (إنما المؤمنون إخوة..)، و(اعتصموا بحبل الله ولا تفرّقوا..)، (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيراً منهنّ ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) .. وفي الحديث النبوي الشريف (المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه)، و(المسلمون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)... هذا هو الدين الذي نزل على قلب المصطفى الحبيب محمد صلى الله عليه وسلّم." ... "وفي الأخير، فإن الدين يرسم مساراً للمستقبل وتطويره، بينما الطائفية ترتدّ بأهل دعوتها إلى الوراء، لتفتيت حركة الدين وتشويه جوهر رسالته، وبالتالي تفتيت الأمة بكل مكوّناتها وطوائفها، لتصبح شيَعاً لا يكون التعايش والتسامح والعفو والصفح آيات لهم كما أراد رب العالمين لهذا الدين."

علماً وأن الطائفية ليست حكراً على دين محدد أو قومية، بل اشتعلت حروبٌ طائفية دموية كثيرة عبر التاريخ، وفي أماكن متعدّدة بين الطوائف المسيحية في أوروبا، مثل البروتستانت والكاثوليك والأرثوذكس وبين القبائل والأعراق في أمريكا وأفريقيا، إذ كان الأوروبيون المهاجرون إلى الأراضي الأمريكية متحيزين لجنسهم ودينهم ضد أصحاب البلاد الأصليين "الهنود الحمر"، وشنّوا حرب إبادة أشبه ما تكون بالحرب الطائفية اقتلعت الزرع والضرع على أساس عرقي كما وصفها أحد الباحثين... كذلك إن ما يحدث اليوم في العراق من زهق للأرواح هو من جرّاء استدعاء الحقد الطائفي الدفين من قبل أصحاب السياسات القذرة والخونة المرتزقة، الذين لجأوا إلى تثوير النعرات الطائفية والعشائرية من أجل مصالح ذاتية رخيصة وضيّقة. وقد أكلت النيران الطائفية والعشائرية أعواماً من عمر لبنان ولا تزال، كما تستخدم اليوم هذه النيران في كل من ليبيا واليمن لشيّنا على لهبها وجعْلنا حطباً لها، والمحاولة تجري في سورية ونرجو أن يكون مآلها الفشل هذه المرة.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

فعندما تتبنّى طوائف المجتمع تفكيراً طائفياً تتحول الطوائف إلى طائفية وتتحوّل الاختلافات، التي يفترض أن تكون عنصرَ إثراءٍ ثقافي، إلى خلافات وأحقاد طائفية وفتنة تفرّق حتى بين المرء وأخيه، وقد رأينا كيف أحرقت لبنانَ الحروبُ والمعاركُ الأهليةُ الطائفيةُ التي أججها الأجنبي في حروبه على الأمة العربية، حيث حصل الاقتتال حتى بين من ينتمون إلى طائفة واحدة سواء من الشيعة أو من السنة، وكذلك حصل الاقتتال في العراق بين أبناء العشيرة الواحدة تحت مسمى العداء المذهبي والطائفي فيما الأعداء منهمكون في تخريب البلد وتمزيقه ونهب ثرواته.
فمن ضمن الأسلحة الجديدة للإمبريالية اليوم يقع اللجوء إلى الطائفية لمخاطبة العواطف بتغذية التعصّب للأهواء الضيّقة والعمل على تغييب العقل في إطار برنامج ما أسماه المرحوم محمد حسنين هيكل بأنه "سايكس بيكو" جديدة.

والطائفية كما وصفها أحد المفكرين العرب: "مرضٌ خطير وسلاح فتّاك ضد الوحدة..." يفتّت النسيج الاجتماعي المتماسك، و"يتسبب في إيجاد أجواء الاحتقان وقطع سبل الوصال وتزيد من نسب الكراهية بين الناس" .. "فإنّ أبرز الأوراق التي يمارسونها في المنطقة العربية والإسلامية هما ورقتا التقسيم والطائفية، التقسيم مخطط غربي أعدّوه لتهديد الوحدة الجغرافية والوطنية لهذه المنطقة سواء كان تقسيماً مناطقياً أو عرقياً أو طائفياً المهم أن يتقزّم هذا الوجود".

إنّ السياسيين والقادة الذين يصرّون على الطابع الطائفي والعشائري والمناطقي لتنظيماتهم لا يختلفون في شيء عن الفنانين الذين يقدمون الأغاني الهابطة بدعوى أن "الجمهور عاوز كده"، وهم في الواقع)أي كلا الطرفين(يكسبان من وراء ذلك: فبالنسبة للفنانين يكسبون المال من دون عناء كبير ومن يوظفهم يكسب إبقاء مستوى ذوق المجتمع منحطاً وثقافته جوفاء متدنية تُبقي الشعب تحت سيطرة مستغلّيه المحليين والإمبرياليين، وبالنسبة للسياسيين والقياديين المنضوين تحت عباءة الطائفية فإنهم يكسبون سياسياً موقعاً لتنظيمهم ويضمنون صيانة الشعور الطائفي والحفاظ عليه من الاندثار بفعل مرور وتبدّل الأزمان وبالتالي الحفاظ على الولاءات الطائفية لهم، وهؤلاء السياسيون هم الذين حوّلوا الطوائف الدينية إلى طائفية وولاءات سياسية مبطّنة تحت اللبوس المناطقية والعشائرية والطائفية، لأن الطوائف الدينية كانت شيئاً عادياً في المجتمعات ولم تكن ذات أثر سلبي في العلاقات الاجتماعية..

إن توزيع البشر إلى طوائف دينية مختلفة ظاهرة طبيعية تفرز اختلافا وتنوّعاً وتعدّداً دينياً ومذهبياً كنتيجة للحرية الفكرية والدينية في المجتمعات البشرية، ولا يقتضي هذا الاختلاف خلافاً أو صراعاً أو احتراباً بين الطوائف. إلّا أن الأنانيات الانتهازية للإمبريالية وبعض الحكّام هي التي حوّلت الاختلاف الديني إلى خلافات وصراعات طائفية مدمّرة للمجتمع، تفرّق أبناءه وتجعل بعضهم ينهش البعض الآخر، مستنجدة في ذلك بالتفاسير الدينية المُتطرفة المبنية على أساس كراهية ومعاداة المُخالِف دينياً ومذهبياً والتي تستدعي اختلافات وصراعات قامت في الماضي البعيد في أعماق التاريخ متسلّحة بسلوك تكفيري بعيداً عن روح الإسلام السمحة (ونقول "سلوكاً" وليس "فكراً" تكفيرياً لأن هؤلاء لا يؤمنون بالفكر ولا يخاطبون إلّا الغرائز الشّرّانية).

بالإضافة إلى ما تقدّم، فإنّ أغلب مؤسسي "الدولة الحديثة" التي أُسست على شعار "سيادة القانون" ومبدأ "المواطنة" و"الدولة لكل مواطنيها" أدى بهم جشعهم وانتهازيتهم وهروبهم من الاستحقاقات التي تفرضها الدولة الحديثة إلى الانزلاق تدريجياً نحو سياسات التمييز الطائفي والتفرقة بين المواطنين على أسس طائفية ومذهبية وقبلية وعشائرية ومناطقية وحزبية ... وهكذا وقع ربط المصالح الضيقة من أطماع في السلطة ونفعية، بتداخل العنصريْن السياسي والديني، وأصبحت الطائفية معول الصراع السياسي لدى كل الانتهازيين وأداة الاستقطاب وتشكيل المحاور المحلية والاقليمية بشكل يتناقض مع مصلحة الأمة العربية، ويتناغم مع الأجندات الأجنبية المعادية.

وبعد استثمارها من الأنظمة الإقليمية والنخب السياسية المحلية الانتهازية جاء دور الإمبريالية لتوظيف الطائفية أبشع توظيف كما نراه من خلال كارثة "الربيع العربي" الدموي الذي لم يبقِ ولم يذرْ، حيث ارتكزت القوى الإمبريالية على دراسات المستشرقين وتوظيف مراكز الأبحاث والدراسات الاجتماعية العربية والإسلامية التي يشتغل بها الباحثون النفعيون (أصحاب اللاموقف الذين يشتغلون بالبحث في كل ما يطلب منهم بمقابل)، وقد قامت هذه القوى الإمبريالية بتصنيف دقيق للطوائف والمذاهب التي يمكن تفجيرها وتمّ تجميع وتشكيل مجاميع طائفية ومذهبية مسلّحة تعلن الحرب حتى قبل أن تعطي مهلة للدعوة إلى مذهبها، وهذا ما لم يحصل عبر التاريخ .. إذاً الهدف ليس الدعوة أو التشيّع إلى طائفة أو مذهب وإنّما الهدف هو الاقتتال والحرب ونشر القتل والتخريب وهدم الدول المراد إخضاعها، وهي بالأساس دول الوطن العربي مفتاح السيطرة على بقية العالم..

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

وجود الطوائف لا يعني وجود الطائفية:

ولمزيد من الفهم والمعرفة حول من يستخدم الطائفية ويظفها يمكننا ذكر مثال الاحتلال الفرنسي لمّا أراد تثبيت اقتطاع لبنان من الشام أو سورية الكبرى، إذ قام بزرع نظام طائفي يقسّم السلطة في البلاد على أساس الأديان والطوائف: رئاسة الجمهورية للمسيحيين، أي أنّ اللبناني المسلم لا يمكن له أن يصبح رئيس جمهورية في لبنان! ورئيس الحكومة من أهل السنة، ولا يمكن لمسيحي أو مسلم شيعي أن يشغل هذا المنصب! ورئيس البرلمان من الطائفة الشيعية ... وهذا النظام لا يزال قائماً لحدّ الآن! فهذه الصيغة التي ينضوي فيها الجميع أو الأغلبية لا يمكن أن تؤدّي إلى تحرير فلسطين ولا حتى لبنان...

وكذلك فعل من قبل فرنسا الاحتلالُ البريطانيُ لتكريس استدامة اقتطاع فلسطين من جسم الشام العربي، حيث قام الإنجليز بجلب اليهود من كل أصقاع الدنيا وغرس وتنمية جسم يهودي ليكون أساساً للدولة الصهيونية المستحدَثة في فلسطين ... ولا يزال هذا النهج، نهج استثمار الطوائف لزرع الطائفية، سارياً عند الإمبرياليين إلى يومنا هذا؛ فكل مكان حلّ به الإمبرياليون الأمريكان وغيرهم، مثلما دخلوا العراق وليبيا، سارعوا فيه إلى وضع دستور يقسّم البلاد على أساس الطوائف ويحوّل السكّان من مواطنين إلى طوائف عبر مأسسة الطائفية لأن وجود الطوائف لوحده أمر طبيعي ولا يعني وجود الطائفية، فالطوائف كانت موجودة والمجتمعات تعيش في خير ووئام، ذلك بأنّ وجود الطوائف كان بحكم التنوّع الطبيعي للبشر والحرية الفطرية في اختيار الناس لمذهبهم أو بحكم انتقال التقاليد والعادات عبر الأجيال والمدارس والتواصل الأسري والاجتماعي بين البشر عموماً.

في دراسة عن الأحزاب الطائفية للإسلام السياسي يرى أحد المفكرين: "أن الطائفية ودويلاتها في الحضارة العربية الإسلامية كانت بمثابة تمثيل لأسوأ مراحل الدولة .... ولا تظهر الحالة الطائفية إلا بسبب من استدعاء التاريخ المرضي السيء من خلال الادعاء والزعم بالدفاع عن مصالح طائفية معينة... ولكن في حقيقة الأمر أن النتيجة وهي عادة في مثل هذه الظروف تصب في خدمة مستهدفات رخيصة ومآرب للمدعين بأمور الطائفة".

وفي إطار نبذ الطائفية الجاهلية فإن القرآن الكريم خاطب المسلمين "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين".

يقول الشيخ محمد عبده "أن الإسلام الحقيقي ليس عدو الألفة ولا يحارب المحبة ولا يحرم المسلمين من الانتفاع بعمل من يشاركهم في المصلحة وإن اختلف عنهم في الدين" .ويضيف "أن العارف بحقيقة الإسلام أبعد عن التعصب الجاهلي وأقرب إلى الألفة من أبناء الملل المختلفة وأن القرآن الكريم منبع الدين يقارب بين المسلمين وأهل الكتاب حتى يظن المتأمل فيه أنه منهم لا يختلفون عنهم إلا في بعض أحكام قليل" .

الطوائف هي تقسيم أو تصنيف لنا في نظرتنا لعلاقتنا بعبادة الله الذي يمكنه أن يتقبلنا بتنوّعنا ولا يضيره اختلافنا، بينما الطائفية تهتم بتخريب علاقتنا ببعضنا فيما يجمعنا وهو الوطن الواحد والمستقبل والمصير الذي يضيع بتفككنا ونضيع معه جميعاً. إنّ ما تتميز به الطائفية، ولا يدركه بعض أهل الطوائف، هو أنها تمثل خطراً على الجميع ولا يسلم منه عادة أيّ فريق.

ويجمع عديد الباحثين على أن الطائفية قد ارتبطت في عديد الحالات بالتدخل الأجنبي في أقطار الوطن العربي والبلدان الإسلامية وبقيام الاحتلال بإغراء واستدراج الأقليات الدينية غير المسلمة إلى التعاون معها ضد المسلمين كما فعل الإنجليز في مصر ... وفعل الفرنسيون ذلك في بلاد المغرب العربي وبلاد الشام وكان لذلك ردُّ فعلٍ عند المسلمين، وسببٌ في خلق التوتر الطائفي. وقد قام الإنجليز بالمقابل باستعداء المسلمين على الهندوس في الهند لإجهاض حركة الاستقلال الهندية .إلّا أن صرخة الأحرار في وجوههم لا زالت مدوية إلى اليوم كتلك التي فعلها فارس الخوري في الشام .. وكان المستعمِر يعمل على تقوية شرائح من أقليات دينية لبثّ الفرقة والانقسام.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

إن قصور عديد الأحزاب وعدم التزامها بالمواقف الجذرية يجعلها عاجزة عن جذب القوى الاجتماعية والسياسية إلى صفوفها فتلجأ إلى مظلة الانتماءات والعصبيات الطائفية والعشائرية المدمّرة، ويختلسون بذلك من النظام الطائفي، الذي كثيراً ما ينتقدونه في خطبهم، ما يعتبرونه فوائد لأحزابهم. وكما يجمع الدارسون للتاريخ فإنّ الطائفية تنمو وتقوى مع تراجع الفكر القومي وأيضاً مع استشراء الظلم السلطوي والفساد وطغيان الاستعمار الأجنبي.. وما نلحظه في الواقع هو أن "الطائفية لا تقيم وزناً للوطن والمواطنة... وأن الطائفية تنفي الوطنية والعكس صحيح".

إن الثقافة التي يجب نشرها وتكريسها لا بدّ أن تعمل على منع تحويل طائفية المجتمع إلى طائفية الدولة أو طائفية الأحزاب والمكونات السياسية، وهنا يجب كشف وفضح انتهازية نخب الطوائف والعشائر التي تسعى لاقتسام السلطة بينها أو العناصر الرديئة في قيمتها المضافة والتي تريد أن تضمن لنفسها موطأ قدم في المجتمع ليس بكفاءتها ولكن باسم الانتماء الطائفي والعشائري.. فعند بعض القوى السياسية تتحوّل الطائفية إلى استراتيجية رئيسية للدفاع عن مصالح وامتيازات ومكاسب استثنائية لها عبر فتح الأبواب أمام العصبيات الطائفية لاحتلال فضاءات الدولة، وهو ما يضعِف الدولة والمجتمع ويفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية.. والخطر الكبير اليوم ليس وجود الطائفيين أو بعض دعاة الطائفية من النخب والسياسيين، بل أن تصبح للطائفة أو لجزء كبير منها وعي طائفي يجعلها تأتي على الأخضر واليابس من الطرفين، مثلما حصل في أجزاء كثيرة من العراق في صلب جزء كبير من الطائفتين الشيعية والسنية..
وفي الختام يجب ألّا نغفل عن الإشارة إلى أنه بالرغم من بعض الانحرافات إلاّ أن الرأي السائد في الأوساط المثقفة من المجتمع العربي يرفض الطائفية السياسية ويستهجنها مع أنه يتمسك بالطائفية المجتمعية الدينية والعقائدية والأسرية، باعتبارها علاقة اجتماعية وتنوّع يساهم في التماسك والتفاعل الحيوي لأفراد المجتمع. كما تجدر الإشارة إلى أن عديد المجتمعات العربية كانت تقليدية ومتعدّدة الطوائف والقبائل والمذاهب أكثر حتى من اليوم، ومع ذلك فقد أنجبت أقوى الحركات الوطنية التي كان لها الفضل في تحقيق الاستقلال طرد الغزاة.

مراجـــع :

ندوة المركز الإسلامي في إنجلترا بتاريخ 17/3/2012، تحت عنوان (الطائفية وتأثيرها في المجتمع)، - الدكتور علي رمضان الاوسي (المركز الإسلامي في إنجلترا – لندن) - الدكتور نصيف الجبوري (كاتب وباحث مقيم في فرنسا) - الدكتور نابي بوعلي (جامعة معسكر.الجزائر) - محمد نبيل الشيمي (دراسة عن الطائفية، وآثارها التدميرية على نسيج المجتمعات عامة ومعالجة مسبباتها) - الدكتور / تيسير عبد الجبار الألوس - الكاتب إحسان محمد الحسن - الدكتور طه جابر العلواني - د. على محمد فخر - الدكتورة نعمات أحمد فؤاد - الأستاذ مجدى خليل (دراسة عن أهم صفات الطائفية) - الأستاذ / إحسان محمد الحسن - د. محمد عمارة (عن الفتنة الطائفية ...) - الدكتور عبد الحسن السعدي (أستاذ القانون العام) - الدكتور فؤاد إبراهيم من مركز دراسات الخليج.

طلقة تنوير
رابطة القلمين العربي
www.qlamy.com
العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

حول مشكلة الطائفية

فارس سعادة

ننقد الطائفية بوصفها "توظيفاً سياسياً للطوائف" والقدرة على تحريك جموع بشرية كبيرة في اتجاهات عنيفة وعنصرية لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية معينة لمصلحة طبقة معينة أو فئة ما في السلطة أو طَمَعاً في السلطة أو لتحقيق عدم الاستقرار أو الفوضى في حالة دخول عامل أجنبي، أي أن الطائفية لا تعني انتماء جماعة ما لمعتقد معين مخالف لجماعة الأكثرية، ولا تعني أيضاً الانتماءات الدينية والأيديولوجية للجماعات، إن الطائفية تعني التوظيف السياسي للجماعات الدينية والأيديولوجية بل والإثنية في حالة معينة لتحقيق أجندة خاصة. البعض، من أمثال عزمي بشارة، يؤمن بأن الطائفية هي منتَج حداثي ينتمي للدولة الحديثة، وهؤلاء هم أنفسهم من يروّجون لما بعد الحَدَاثة بصفتها الحلّ الأمثل للفشل الذي أصاب المجتمع العربي بعد الدولة الحديثة، لذلك من الطبيعي أن يعرّفوا الطائفية بأنها منتَج حداثي لا منتَج كولونيالي صاحَبَ الاستعمار الأوروبي للوطن العربي في بداية القرن العشرين. والبعض الآخر يُرجِع الطائفية لما قبل ذلك بكثير في تاريخنا العربي. ولكنّ المعتقدات التي أخرجت هذه النزعات الطائفية تعود جذورها حقيقةً إلى التاريخ القديم ابتداءً بالصراعات في بلاد الشام ومصر ما بين الطوائف المسيحية والتي توّجت بعقد "مجمع نيقيا" ولم تنتهِ بحرب الإيقونات! أما بعد سيطرة العرب المسلمين على الدولة فقد ظهرت الكثير من الصراعات الطائفية التي أخذ بعضها الشكل الأيديولوجي أو الديني، إلا أنها لم تكن همّاً عاماً في الشارع العربي، فأصبح "الفقهاء" وقودها.

من البديهي أن عدم تصالح الفقهاء وعلماء الدين على المسائل الأساسية داخل العقيدة جعل من هذه المسائل الخلافية قنبلةً موقوتةً قد تنفجر في أي وقت، بالرغم من عدم معرفة عامة الناس بها لأنها ببساطة لا تلزمهم في حياتهم اليومية ولا تؤثر عليهم. مسألة خلق القرآن على سبيل المثال "طارت" من أجلها الرؤوس! وبعد مرور أكثر من 1400 عام على وجود الإسلام يتضح أن مسألة الاختلاف الطائفي بين الطوائف الإسلامية أمرٌ طبيعي تماماً بالنسبة لأي جماعة أيديولوجية، لكنّ المشكلة هي في تحوّل ذلك الاختلاف إلى اقتتال دموي في حالات كثيرة. وهنا يطرح سؤال مهم نفسه: لماذا لم تُحَل هذه الخلافات التاريخية من خلال المجتمع بكليته لا عبر طبقة الفقهاء أو "السلطة الدينية" التي لم تنجح خلال 1400 عام في حلّها بشكل جذري؟ وهذا لا يعني إنكار دور وفكر الكثير من المدارس العربية الإسلامية في التخفيف أو محاولة حل المسألة الطائفية المختلفة مثل المعتزلة وإخوان الصفا وغيرهم, إلا أن 1000 عام من حكم الأيوبيين والمماليك والعثمانيين تحديداً عبر نظام "المِلل" جعل المسألة بحاجة إلى حل مجتمعي تاريخي تشارك فيه النخب على كافة المستويات ومن بينها النخب الدينية كمشارِك لا كموجّه متسلّط أو شريك مع طبقة السلطة الحاكمة.

يرى الكثير من النخب العربية أن الدولة المدنية والديموقراطية ستفكك تلقائياً مثل هذه الحساسيات التي لا أساس لها في سياق مدني حديث أو حداثي، وهذا صحيح نوعاً ما إلا أن وجود حواجز صناعية تسمى "حدوداً" بين الأقطار العربية تمنع ذلك لعدة أسباب، ولتوضيح ذلك نطرح لبنان نفسه كمثال واضح المعالم. جبل لبنان هو أحد أهم الأجزاء التي تم اقتطاعها من سورية الكبرى والتي مثّلت فيما بعد منطقة عدم توازن ديموغرافي لم يُحل إلى الآن إلا عبر معادلة "الطائف" الطائفية. بالرغم من أن هنالك الكثير من الجماعات اللبنانية التي تطرح بديلاً أو معادلة حكم سياسي غير طائفية للبنان، بعضها مدني علماني والآخر ليبرالي...الخ ...

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

إلا أن مثل تلك الحلول لم تجد طريقها إلى النور دائماً، وذلك لسبب بسيط وهو أن حدود سايكس -بيكو وُضعت لكي تجعل لبنان منطقة عدم استقرار يستحيل معها إيجاد دولة مواطنة حقيقية، إضافة إلى عدم وجود أرضية اقتصادية منتجة وفاعلة ما يجعل أي بلد قنبلة موقوتة لا يمكن التنبؤ بموعد انفجارها. ولذلك، وبالنظر إلى وجود لبنان جغرافياً على الحدود مع فلسطين المحتلة، تصبح الحلول غير فعالة وقاصرة عن طرح نفسها بديلاً عن الانتماءات الطائفية والعشائرية التي تعشعش في الجسد اللبناني الضعيف أساساً بعد فصله عن الجسد الأم سورية. وهنا تطرح الوحدة العربية نفسها حلاً جذرياً كما العادة لهذه المشكلة بالنظر إلى أن الوحدة تستطيع خلق هوية حقيقية لكل فرد تُغنيه عن الهوية الطائفية التي تؤمّن له الحماية والرزق معاً. وبعيداً عن الحلول والكيفية التي يستطيع بها المجتمع العربي تجاوز ودفن مسألة الطائفية إلى الأبد، يجب أن نبحث المسببات والمشاكل التي تقف عائقاً أمام إيجاد حلول جذرية لكافة المشاكل الكبرى التي تواجه الأمة العربية ومن بينها الطائفية كجزء لا يتجزأ من العقلية القبلية.

التجزئة العربية هي إحدى أكبر المشاكل التي تواجه الأمة العربية، والنمط الاقتصادي المتّبع في أغلب الدول العربية أيضاً يولّد الكثير من النزعات الطائفية والفوضوية. ففي مصر مثلاً أصبحت «العشوائيات» تشكّل جماعات منفصلة عن المجتمع، مولدةً كل أنواع الأمراض المجتمعية، وهي إحدى أهم ظواهر النمط الساداتي في الاقتصاد، المعتمِد على الانفتاح والتَبَعية الاقتصادية، وبالتالي التَبَعية السياسية. نظام التعليم في أغلب الدول العربية أيضاً أحد أهم عوامل التخلّف، وبالتالي يفرخ لنا أفراداً يحملون نزعات طائفية سطحية في الحقيقة، إلّا أنها متخلفة غير واعية لما تفعله لاسيما في حالات الفوضى. وفي ظلّ معادلة السلطة القائمة في كثير من الدول العربية وتقسيمها بين فئة محدودة عميلة للأجنبي حريصة على مصالحه تهمّش الأغلبية من الشعب، التي ولأسباب تتعلق بقصور التفكير والوعي بين صفوفها، توظّف لخدمة تلك الفئة الحاكمة المتسلطة التي هي سبب تهميشها وفقرها عبر الخطاب الإعلامي الطائفي الظاهر أو المستتر لرفد ساحات الاقتتال الطائفي في الوطن العربي.

هنالك مثال جيد في منتصف القرن العشرين حول كيفية إيجاد الحلول لمشكلة الطائفية وتأسيس الدولة القطرية الحديثة، وهو مثال الجمهورية العربية السورية عندما طرحت النخب السورية شعار «الدين لله والوطن للجميع» وهو شعار جميل خلاب لا يستطيع أحد رفضه إلا من كان في عقله مرض! لكن هل استطاع هذا الشعار الصمود في وجه الحصار الاقتصادي والحروب المتتالية والتنافس بين الأقطار العربية؟ ببساطة لم يصمد، وإن كان شعاراً جميلاً وحقيقياً..كثيرةٌ هي الأسباب ولكن لا نستطيع أن نتّهم الدولة في سورية بفشل تطبيق هذا الشعار كما يدّعي مفكّرو الرجعية العربية الذين تناسوا بكل بلاهة الدور الوهّابي والرجعية العربية ودور الصهيونية الكبير. ببساطة مشكلة الطائفية مشكلة لها جذورها في المجتمع العربي، لكن بروزها على السطح بشكل دموي محزن حصل بفعل عوامل خارجية. هذه العوامل تختلف من حيث النوع، فبعضها كان مرتبطاً بالمشاكل الداخلية في المجتمع السوري لأسباب اقتصادية مثلاً أو ديموغرافية وحتى طبيعية، وعوامل لا علاقة لها بأي حدث داخلي وعلى رأسها مشروع تفكيك دول الطوق حول فلسطين وخلق دول «دينية» على هيئة الكيان الصهيوني، الذي أعلن يهوديته ممهّداً لما كان يظن أنه مستقبل المنطقة.

إن متابعة الظاهرة الطائفية في وطننا العربي يكشف أن تحول النزاع والاختلاف بين الطوائف المختلفة كان يظهر فقط لأسباب اقتصادية أو عند ضعف الدولة المركزية أو دخول عامل أجنبي أو قومي شعوبي إلى المنطقة، فمثل ذلك النزاع لم يكن موجوداً في حالات الاستقرار الطبيعية، وقد كان يتخذ دائماً طابعاً حوارياً فقهياً على مستوى النُخب، وفي أحسن الحالات عندما كان المجتمع عقلانياً كان يأخذ طابع جدال فكري وفلسفي لا يصل إلى حدود الصراع الدموي في الشارع. إن إيجاد الحلول الجذرية للطائفية كنزعة «عنصرية» مؤهلة للتحول إلى فتنة في أي وقت من الأوقات يحتاج إلى نخبة سياسية حاكمة تضع المشروع التحرري الوحدوي والعلماني كأولوية للعمل. العلمانية ليست نوعاً واحداً، ولا هي متفق عليها في الوسط الثقافي العربي حتى كمصطلح «علمانية» بالكسرة أم «عَلمانية» بالفتحة، وهذا الاختلاف في مسألة تجاوزتها المجتمعات الغربية قبل قرن من الزمان وأكثر هي عائق آخر أمام تجاوز مشكلة الطائفية.

التجربة التونسية مع بورقيبة كانت فاشلة على المستوى الوطني والقومي لأسباب تتعلق بطبيعة بورقيبة نفسه والفئة التي كانت مسيطرة على السلطة وارتباطها بالفرنسيين، لذلك لا نستطيع الحكم على مشروع «علمنة المجتمع العربي» من خلال تونس.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

التجربة الناصرية كانت مثالاً واضحاً على التجانس الذي ثبّتته في المجتمع المصري، فخلال ١٦ عاماً من حكم جمال عبد الناصر لم نقرأ عن أي مشكلة أو نزعة طائفية بين المسلمين والأقباط، بالرغم من أن جمال عبد الناصر لم يطرح العلمانية على المجتمع المصري وبالرغم من أنها كانت السائدة عملياً آنذاك، أي أن حياة الناس اليومية ونشاطهم الاجتماعي وعلاقتهم مع الدولة كانت علمانية تقريباً.

تغليب المصالح القومية العليا للأمة أساس الحكم والسلطة، وهذا عامل كابح للنزعات الطائفية المصلحية التي يمكن أن يولّدها التنافس الاقتصادي في قُطر ما أو في مدينة عربية مختلطة. وبالتوازي مع تغليب المصلحة القومية يمكن اعتبار العامل الثقافي التقدمي المنفتح على الحوار بين كافة أطياف النخب الثقافية وتعميم الحوار الثقافي في الشارع العربي كابحاً لجماح أي نزعات دخيلة أو عنصرية أو تفكيكية تبثها الرجعية العربية وداعموها الخارجيون، من خلال نشر الوعي بين صفوف الجماهير التي من عادتها تبنّي الخطاب التقدمي في ظلّ دولة المصلحة القومية والثوابت القومية العربية.

طلقة تنوير

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

منبر حر:

تراثنا الفكري متداخل مما يجعل التعصب المذهبي شغباً بهدف الإثارة!

محمد رياض

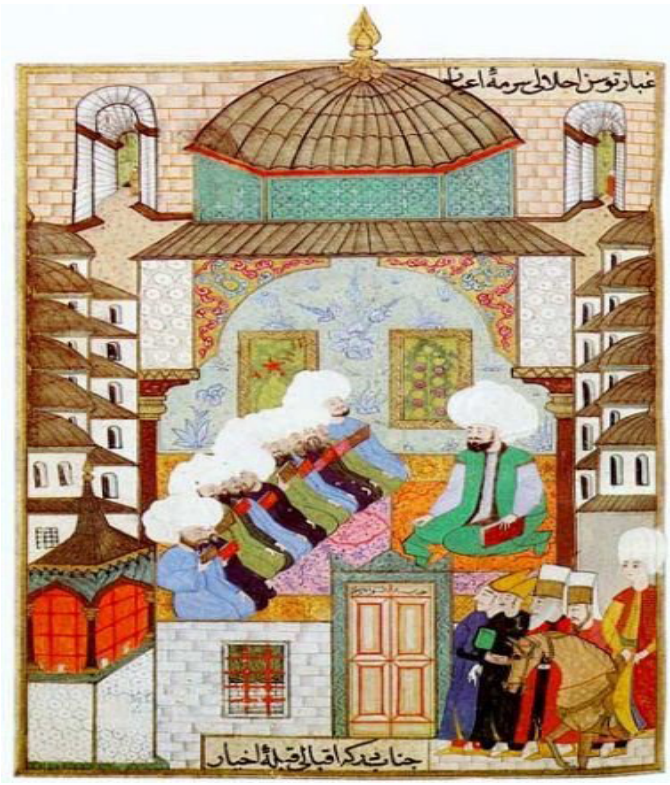

التيار النقدي التجديدي الذي ننتمي إليه ينظر للتراث كله نظرة ناقدة وليس نظرةً ناقمة، فتراثنا الديني والفلسفي متداخل جداً مع بعضه ويحوي في طياته الغث والسمين، وفيه الجيد والسيئ، وفيه كذلك ما يحتاج للإضافة والتعديل، وبعبارة أخرى فإننا نتعامل مع بضاعة التراث بالمفّرق بينما ينظر التيار الديني التقليدي للتراث نظرة تقديسية منحازة غير قابلة للمراجعة والنقد، أي أنه يتبنّاه بالجملة، وهذا هو الفرق الرئيس بيننا وبينهم، بينما يقابل وجود الفريق الثاني صاحب النظرة التقديسية المنحازة للتراث وجود تيار معاكس دفعه تطرفه في مواجهة تيار التقديس إلى أن يتحول إلى فريق معادي منسلخ عن انتمائه الحضاري للأمة ويعمل على شطب التراث بالجملة.

وأقصد بقولي نظرة تقديسية منحازة عند التيار التراثي، أن كل تيار مذهبي في الأمة يهاجم المنظومة الفكرية عند الآخر بينما يرفض بشدة نقد منظومته هو، فنرى على سبيل المثال أن التيار السني التقليدي يُنزل موروثه الحديثي والفقهي منزلة تقديسية غير قابلة للنقاش، بينما يرفض وبشكل كلي الموروث الحديثي والفقهي الشيعي، وكذلك الحال عند التيار الديني الشيعي التقليدي الذي يُقدّس هو الآخر موروثه، بينما يتجاهل إنتاج الآخر ويرفضه ويشكك فيه، بينما نلاحظ أن كلا التيارين يرفض هضم تراث الفلاسفة العرب والمسلمين والمذاهب الكلامية العقلية الإسلامية!

منهج تقديس الأنا السني والشيعي وإقصاء الآخر ورفض الموروث الفلسفي والكلامي برمته يُنتج إشكالية معرفية وذلك لاستحالة فصل مكونات تراث معرفي كان متداخلاً ومتشابكاً ومتفاعلاً مع بعضه البعض منذ نشأته!

فنلاحظ على سبيل المثال لا الحصر، أن كتب التفسير السنية الرئيسية مطعّمة في معظمها بروايات "إسرائيلية" المصدر نَقَلها الطبري في تفسيره عن مرويّات تُنسب إلى كعب الأحبار وهو حبر يهودي "يقال أنه" أسلم في عهد عمر بن الخطاب. وقد سرّب هذا الحبر اليهودي "السابق" كمّاً هائلاً من المرويات التوراتية التلمودية إلى التراث الإسلامي، وقد وجدت هذه المرويات لاحقاً إلى تفسير الطبري ومن ثم انتقلت منه إلى عددٍ كبيرٍ من المصادر التفسيرية السنية كتفاسير ابن كثير والسيوطي والقرطبي وغيرهم على شكل مرويات استئناسية استعانوا بها في معرض سياق تفسيرهم لآيات القيامة والحشر وبدء الخلق!

كذلك نجد عند المدرسة الشيعية الإمامية أن الطوسي، في كتابه "التبيان في تفسير القرآن"، والطبرسي، في كتابه "مجمع البيان في تفسير القرآن"، ينقلان أيضاً روايات الطبري "الإسرائيلية" والتي أوردها في تفسيره منسوبةً إلى رجل الدين اليهودي كعب الأحبار!

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

وهكذا يظهر أن العين المذهبية الناقدة ترى العيب في بنيان الجار بينما لا تستطع تشخيصه في زوايا بنيانها هِيَ، حيث أنّ الشيعة الإمامية يعيبون على المفسرين السنة مثلاً تساهلهم مع دخول هذا الكمّ "الإسرائيلي" من المرويّات إلى كتبهم، بينما يتغافلون عن حقيقة أن هذا الكمّ قد تسرّب جزءٌ كبير منه إلى موروثهم التراثي أيضاً، وإذ يطالبون المذاهب السنية بتحقيق موروثهم ونقده فإنهم يتعاملون مع موروثهم هم، والذي يحوي تناقضات مماثلة، بقدسية لا تقبل النقد والمراجعة!

حتى أن مظاهر التنطع والتعصب المذهبي داخل المؤسسة الدينية عندهم تجلّت منذ فترة قريبة في طريقة تعاملهم مع برنامج (مراجعات) الذي كان يشرف عليه أحد علمائهم المعتبَرين وهو السيد آية الله كمال الحيدري، والذي أعلن عن رغبته في البدء بإعداد حلقات تتبع المسّربات "الإسرائيلية" في المنظومة التفسيرية الشيعية، حيث تم إلغاء البرنامج بعد نشر أول حلقتين منه، وتبع ذلك شنّ حملة إعلامية شرسة على مُعدّه ومُقدّمه!

ومن أمثلة ذلك أيضاً أنّ بعض الناقدين الشيعة يشنّون حملات شرسة للتشهير بشيخ مدرسة أهل الحديث السنيّة أحمد بن حنبل وتابعه أحمد بن تيمية الذي تعتبره المدرسة الوهابية المعاصرة "شيخ الإسلام"، حيث يرمونهم بالتجسيم لروايتهم أخباراً ظاهرها القول بذلك مثل الرواية الصادرة في مسند الإمام أحمد (رأيت ربي في المنام في صورة شاب موفر في خضر، عليه نعلانِ من ذهب، وعلى وجهه فراش من ذهب....) ورواية ابن تيمية من أن (حملة العرش يشعرون بثقل كتلة الله إذا غضب...) بينما لا يتعرّضون بأي درجة من النقد لأحد أبرز متكلّمي مذهبهم الإمامي وهو هشام بن الحكم الذي رويَ عنه قوله في مناظرته مع أبي الهذيل العلاف (أن لربه سبعة أشبار بشبر نفسه) ومعلوم أن هشاماً اتهم بالتجسيم في زمانه، فلماذا يرون القول بالتجسيم عند خصومهم ابن حنبل وابن تيمية ولا يرونه عند رجلهم ابن الحكم؟!

كذلك نرى أن الشيخ الحليّ، وهو من علماء الشيعة الإمامية، يتبنّى نظرية (الفيض الكلي) لابن سينا والتي تُقدّم بديلاً فلسفياً لنظرية (العلّية) وتذهب إلى أن تسلسل وتعدد الموجودات منبثق عن علاقة "فيض" بتسلسل من عقل أول إلى عقل عاشر، وأن كل موجود يقترب في حدّه الأعلى من موجود أكثر كمالاً منه يتشابه معه في حده الأدنى، وأن الواحد البسيط لا ينتج عنه متعدد، وإنما يفيض عنه عقل مستقل بإدراكه، وأن لهذا العقل ذاتية الصورة وليس ذاتية المادة، وأن كل وجود أدنى محتاج في وجوده إلى وجود أعلى، وهذه نظرية فلسفية أفلاطونية الأصل تمّ تطويرها على يد الفيلسوف أفلوطين السكندري، وإن لحقتها بعض التعديلات الفلسفية عند ابن سينا، بينما يتبنّى المجلسي، وهو من أعلام مدرسة الشيعة الإمامية، نظرية (العليّة) المعتزلية، والتي تعتبر أنّ الله هو الأول المطلق أو العلّة التامّة (واجبة في وجودها) وأنّ الوجود الكليّ هو علّة ناقصة محتاجة في وجودها للعلة التامّة (ممكن في وجوده)، وأنّ سلسلة المحدثات المتتابعة في الكون هي علل ناقصة تعتبر كل منها امتداد لمعلولٍ سابق عليها، وإن احتياج العلّة الناقصة للعلة التامّة هو احتياجٌ للحدوث فقط، وليس احتياج وجود لاحق.

كما نرى أن العالِم الإمامي ملا صدرا الشيرازي وتلميذه الفيض الكاشاني يتبنيان حرفياً أطروحات شيخ الصوفية الأكبر السنّي محي الدين ابن عربي، الذي يعتبر أن الوجود الحقيقي هو واحد أزلي وهو لا شيء غير الإله الصانع، بينما تُعتبر الموجودات المحدثة جميعها لا شيء غير ظل للوجود العلوي المطلق!

ويتبنى الشيرازي والكاشاني تفسير ابن عربي للمعرفة، وأنّ مصدرها هو الإلهام العلوي الذي يُلقى من الموجود الكلي في قلب النفس الساعية الى التدرّج نحو الوصول إلى كماله!

وهكذا تكونت مدرسة (العرفان)، التي تجد لها فروعاً مشتركة عند تيار الأشاعرة المتصوّفة السنة وعرفانيي الشيعة الإمامية!

وبينما نرى انقسام التيار السني إلى أهل رأي وأهل حديث وأهل عرفان (متصوفة)، نجد أنّ المدرسة الشيعية الإمامية منقسمة كذلك إلى أصوليين وأخباريين وعرفانين!

من ناحية أخرى، نلاحظ أن العلاَّمة الشيعي الطوسي في كتابه "التبيان في تفسير القرآن" ينسخ فصولاً كاملة من تفاسير أبي علي الجبّائي وأبي الحسن الرمّاني، المعتزليين، من غير الإشارة حتى للمصدر!

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

وتجد كذلك أن أول كتاب روائي تاريخي سنّي وُضع في القرن الأول الهجري يُنسب إلى مدلّس مشهور هو سيف بن عمر التميمي، ونلاحظ أن علماء الحديث السنة قديماً رفضوا وبشكل قاطع قبول روايات سيف في (الحديث) لكونه معروفاً عندهم بالتدليس، مع قبولهم لرواياته في أبواب التاريخ!... وكذلك نلاحظ أنّ أول كتاب روائي تاريخي شيعي وُجد في القرن الهجري الأول يُنسب إلى أحد أصحاب علي بن أبي طالب ويدعى سليم بن قيس الهلالي، لكن ما حدث أن مجهولين متهمين بالتدليس قاموا لاحقاً بإضافة أجزاء على الكتاب وتطعيمه بأكاذيب وقصص من نسج خيالهم، مما اضطر بأحد أكبر محققي المدرسة الإمامية، وهو الشيخ المفيد، للقول: بأن كتاب سليم غير موثوق وفيه تخليط وتدليس!

ولكن مع ذلك نرى أن المحققين في المدرسة السنية مهتمون جداً بنقد كتاب سليم بن قيس الهلالي الشيعي وتبيان حجم التدليس فيه، بينما يتناسون أنّ العلة ذاتها موجودة في أول مصادرهم الروائية وهو كتاب سيف بن عمر التميمي السنّي...وكذلك يفعل المحققون في المدرسة الشيعية الإمامية الشيء نفسه لكن في الاتجاه المقابل، فتراهم يبذلون جهوداً مضنية لتبيان حجم التدليس في كتاب سيف بن عمر السني بينما يتغاضون عن نقد كتاب سليم بن قيس، لا لشيء إلّا لأسباب مذهبية بحتة!

بإختصار، لا يوجد تراث مذهبي متمايز ومستقل عن الآخر، بل إنّ هناك تداخلاً كبيراً في المنظومة العقدية والتفسيرية والروائية بين معظم المذاهب العربية الإسلامية المتجذّرة في تاريخنا، لهذا فإن ما نعايشه من تنافر مذهبي وتراشق كلامي بين المتخصصين المذهبيين، وما نسمعه من اتهامات بالتفسيق والتكفير من حين لآخر لا تعدو كونها حملات شغب مذهبي بلا مضمون مماثلة لحملات الشغب الكروي الرياضي الهادفة فقط للإثارة!

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

شخصية العدد: حامي المقاومة إميل لحود

نسرين عصام الصغير

ولد إميل لحود في 12 كانون الثاني 1936 في بيروت وهو من بلدة بعبدات - قضاء المتن الشمالي. تطوّع في الجيش عام 1956، تدرّج في الترقيات حتى رتبة عماد عام 1989 على النحو التالي:

- تطوع في الجيش بصفة تلميذ ضابط والحق في المدرسة الحربية اعتباراً من 1/10/1956
- رقي لرتبة ملازم بحري اعتباراً من 18/9/1959
- رقي لرتبة ملازم أول بحري اعتباراً من 18/9/1962
- رقي لرتبة نقيب بحري اعتباراً من 1/4/1969
- رقي لرتبة رائد بحري اعتباراً من 1/1/1974
- رقي لرتبة مقدم بحري اعتباراً من 1/1/1976
- رقي لرتبة عقيد ركن مهندس بحري اعتباراً من 1/1/1980
- رقي لرتبة عميد ركن مهندس بحري اعتباراً من 1/1/1985
- رقي لرتبة عماد اعتباراً من 28/11/1989 بعد إقرار اتفاق الطائف.

أحيل على التقاعد بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية اعتباراً من 24/11/1998 وحتى عام الـ 2007. وهو ثاني قائد جيش يصل إلى سدّة رئاسة الجمهوريّة بعد الرئيس فؤاد شهاب.

في عام 1916 شكّلت حكومة الاحتلال الفرنسي "فرقة الشرق" ومنها تأسس أول فوج من "القناصة اللبنانية" وقد كانت نواة الجيش اللبناني، وفي عام 1943 تم دمج أفواج القناصة والوحدات العسكرية وشكل أول لواء في تاريخ الجيش اللبناني وهو اللواء الخامس بقيادة العقيد فؤاد الشهاب، وفي عام 1945 تمّ الاتّفاق على نقل مسؤوليّة قيادة القوّات العسكريّة من الفرنسيين إلى الدولة اللبنانية.

كان الجيش اللبناني مُقسماً على أساس أفواج القناصة، وعددها ثلاثة أفواج والألوية وعددها 12، كان الجيش اللبناني يُعاني منذ بداية السبعينيات وحتى العام 1990 من إقحامه في المعارك الداخلية، وكان يعاني من انقسام قيادات الجيش أيضاً، لكن خلال قيادة الرئيس إميل لحود للجيش اللبناني كان من أبرز المواقف التي قام بها وتسجل له، أنه قام بتوحيد الجيش ووحداته، بعد أن كان منقسماً على أسس طائفية، واستعاد مكانة الجيش عند الشعب اللبناني، فبعد أن كان الجيش يعيش على الهبات التي يحصل عليها من السعودية، أصبحت الترقيات والمكافآت لا تقدم إلا لمن يستحق، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن موقف الرئيس أو رئيس الوزراء منه، وكانت تلك أول نقلة نوعية للجيش اللبناني.

كرس العماد إميل لحود عقيدة قتالية واضحة للجيش، وكان على يقين أن للجيش مهاماً وطنية أولها محاربة الكيان الصهيوني ودعم المقاومة، وله مقولة شهيرة كان دائماً يرددها وهي أن الجيش اللبناني ليس شرطي إشارة. لم يكن الرئيس إميل لحود في تلك المرحلة قد التقى بالسيد حسن نصر الله بعد، إلا في الوفاء للبنان والضمير، هنا أصبحت عقيدة الجيش أن العدو هو العدو الصهيوني ولا عدو للبنان غيره وهنا نشأت علاقة قوية بين الجيش والمقاومة، وتأتى هذا بفضل قائد الجيش الذي كرس هذه العقيدة وكان قدوة لمرتبات الجيش اللبناني.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

في عام الـ 1995 طُلب منه أن يقوم بضرب المقاومة التي كانت تسمى عند البعض "عصابات مسلحة" أو "المشاغبين" في الجنوب اللبناني، رفض العماد إميل لحود ذلك، ليتم إعادة توجيه نفس الأوامر له بضرب المقاومة اللبنانية وأن القرار هذه المرة هو قرار لبناني سوري ودولي، وبعد رفضه للقرار مرةً أخرى وتحت أي مسمى، تم تخفيض المطالب لتصبح "سحب سلاح حزب الله"، ليقابلهم بالرفض أيضاً، بل وهدد بتقديم استقالته وترك الجيش والتخلي عن مهامه. وقال حينها لن أكون السبب في حرب أهلية جديدة في لبنان، واعتبر هذه الأوامر تدخلاً صريحاً بعمل الجيش اللبناني الذي كان المسؤول الأول عنه، وأن هذه المطالب لا تخدم إلا الكيان الصهيوني.

حينها، وبعد هذا القرار طلب الرئيس السوري حافظ الأسد لقاءه، فكان رده لجميل السيد الذي قام بإيصال الرسالة له أنه إذا كان طلب اللقاء لطلب تنفيذ الأوامر فلن أنفذها، فقال له جميل السيد أن الرئيس الراحل لم يكن على علم بما يجري، وبعد عدة أيام التقى بالرئيس الأسد فعلاً، فقال له الأسد أن هذا قرار لبناني سوري ومن الأمم المتحدة، فلماذا لم تنفذ تلك الأوامر؟ فكان رد العماد لحود على الفور: إن ضميري وواجبي لا يسمح بتنفيذ مثل هذه الأوامر، ولو اتفق العالم كله عليها، فأنا قائد جيش وطني، أتريد أن اقتل أبناء الشعب اللبناني الذين يحتل بيوتهم الصهاينة؟ وهنا أكد حافظ الأسد لإميل لحود أنه ليس قرار قيادة سورية، بل هو قرار عبد الحليم خدام وبعض القادة السوريين الآخرين، وأكد له أنه –أي الرئيس الأسد- يقف موقفه تماماً وأنه مع دعم المقاومة، وقد تلقى كل الدعم من الرئيس الأسد في كل قراراته بعدها (المصدر: وثائقي الميادين/ سلسلة إميل لحود – جيش شعب مقاومة "الجزء الثاني"/ 19 شباط 2017).

كان أول لقاء لإميل لحود مع السيد حسن نصرالله يوم استشهاد ابنه هادي حسن نصرالله، حيث ذهب لتقديم التعازي في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقال عنه أنه الزعيم العربي الوحيد الذي بعث ابنه على خط النار واستشهد وهو يقاتل العدو الصهيوني، وبعدها استقبله مرة أخرى بعد التحرير خارج مكتبه مما أثار الاعتراضات أنه استقبله استقبال رئيس دولة لا أمين عام لحزب الله.

كان هدف الكيان الصهيوني هو تصفية حزب الله، وبعد عام 1996 ومجزرة قانا ودعم الجيش اللبناني للمقاومة في محاربة الكيان الصهيوني، جاء أول اعتراف دولي بالمقاومة اللبنانية، بعد أن جلس ممثلو الأمم المتحدة على نفس الطاولة التي جلست عليها المقاومة اللبنانية التي نتج عنها اتفاق نيسان، واشتد عصب وجسم المقاومة بعدها وازدادت تنظيماً، وأصبحت طريقة اقتحامها للمواقع الصهيونية والعميلة أكثر دِقة، وهنا أصبح العماد لحود واثقاً من النصر المزدوج للجيش اللبناني والمقاومة اللبنانية في وجه الكيان الصهيوني.

يُعتبر الرئيس إميل لحود المهندس الأساسي لمعادلة الشعب والجيش والمقاومة، كما وصفه العميد مصطفى حمدان، وبعد أن حصل الرئيس لحود على ثقة الشعب والجيش والمقاومة بقيادته للجيش وتوحيده وتصليبه وبناء عقيدة وطنية له، أصبح جميع الوطنيين اللبنانيين على ثقة بأن الرئيس لحود قادرٌ على قيادة الدولة اللبنانية وكلهم ثقة به لإيصال لبنان لبر الأمان، وفعلاً انتخب رئيساً للجمهورية العربية اللبنانية، وأصبحت المقاومة أكثر ارتياحاً بانتخابه رئيساً للدولة وتم تشكيل غطاء سياسي للمقاومة في عهده.

اعتبر الرئيس لحود تحرير الجنوب في العام 2000 بمثابة "الاستقلال الحقيقي للبنان"، واستمر في دعمه للمقاومة حتى وصلا للانتصار في حرب تموز في العام 2006، ورغم ثقة الرئيس لحود بنصر المقاومة منذ أول يوم في حرب تموز، كان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة يخرج على الملأ ليقول أنه هو وحكومته لا يعترف ولا يعرف بعملية حزب الله وغير مسؤول عنها ووصفها كما غيره من الأنظمة الرجعية "بالمغامرة غير المحسوب عواقبها"، وبالمقابل كان الرئيس لحود يخرج ليصرح "أن المعاهد العالمية غداً، ستدرس حربي العام 2000 والعام 2006 لتبيّن كيف أن بلداً صغيراً كلبنان استطاع أن يهزم أكبر جيش في المنطقة وخامس جيش على مستوى العالم".

وحتى بعد نصر تموز وانتهاء الحرب بقيت الأدوات الصهيونية -العربية منها واللبنانية- تطالب بسحب سلاح المقاومة وكان الرئيس لحود هو الأرزة العصية في وجههم ووجه من يملي عليهم القرارات لتنفيذها.

وهنا يجب أن نؤكد أن الرئيس لحود كان يعتبر قرار ضرب المقاومة قراراً عالمياً، وأن استخدام أساليب ومصطلحات مختلفة ضد المقاومة طائفية وغيرها كانت لا تخدم إلا الكيان الصهيوني، واعتبر الطائفية سبب المشاكل في لبنان وأن هذا هو مخطط وطموح الغرب، لم يكن يؤمن بالمسلم والمسيحي، بل كان كل إيمانه فقط في لبناني وطني أو غير وطني وهذه هي أداة الحكم لديه على أي شخص، و"الكفاءة" هي المعيار للمناصب لديه.

هو من الرؤساء العرب القلائل الذين خدموا الوطن ومصلحة الأمة، لم يكن يوماً رئيساً مارونياً أو مسيحياً بل كان قومياً عربياً لا يؤمن إلا بمصلحة لبنان التي تعلو فوق أي شيء وكل شيء، ولم يعترف إلا بعدو واحد لهذا الوطن هو الكيان الصهيوني.

خرج من رئاسة الجمهورية منذ أكثر من تسع سنوات، لكن تاريخه النضالي والبطولي منذ توليه قيادة الجيش وحتى نهاية مدته في رئاسة الجمهورية اللبنانية، سيبقى يدرس لكل الأبطال والشرفاء وستكون المقارنة كبيرة بينه وبين من كانت تملى عليه الأوامر الخليجية والغربية والأمريكية وينفذها، ومن كان صهيونياً أكثر من الصهاينة نفسهم.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

الصفحة الثقافية: يا مريم

معاوية موسى

تدور أحداثها في يومٍ واحد، ومن الممكن قراءتها في يومٍ واحد. لطالما تأخذنا الروايات إلى عوالمَ جديدة. رواية "يا مريم" للروائي العراقي "سنان أنطون" أعادتني إلى بيتي القديم في العراق.. جامعتي، الحيّ الذي أسكنه بالقرب من كنيسة الكلدان، ذكّرتني بمراهقةٍ خَنَقها الحصار، وبألمِ أحداثٍ كخطف عزيز واختفاء آخرين، أحداثٌ كنت أحسّ خلالها برغبةٍ في إمساك قلبي حتى لا ينفجر من الألم.

● سنان أنطون

● غلاف الرواية

رواية حزينة وعميقة، عن تهجير مسيحيي العراق، بسبب العنف الطائفي، بطلاها اثنان، يوسف الذي يعمل موظفاً في هيئة التمور العراقية، والذي يبحث عن عراقٍ كان، ومها الطالبة في كلية الطب بجامعة بغداد التي تحاول الهرب من عراق الآن، ومن لم يعِش في العراق لا يمكنه أن يفهمَ تلك الرواية الرائعة ويكشف كنهها، خصوصاً أنّ جزءاً منها كُتب باللهجة العراقية المصلاوية (نسبةً إلى مدينة الموصل شمال العراق)، وهي من الملاحظات التي يمكن أن تُسجَّل على الرواية ولها، كونها تقدَّم للجمهور العربي، من جهة، ولم تتضمن هوامش تشرح بعض مفردات اللهجة العراقية كما جرَت العادة في الروايات التي يقدّمها كتّاب من المغرب العربي، وكون الأسلوب الرقيق والهادئ، واللهجة المحلية، وإن تعذّر فهم بعض كلمات الحوار، يضفي لمسةً جميلةً واقعية على الرواية، وبالتالي تشكّل قيمة أدبي، من جهةٍ أخرى.

الرواية تلخّص لنا باختصار شديد مأساتيْن في آنٍ واحد: مأساة العراق، كل العراق، ومأساة مسيحيي العراق، أبناء وبنات حضارة وادي الرافدين القديمة والعملاقة وأحد مهود الحضارة البشرية، وهي تضعنا في الوقت ذاته أمام حقيقة المأساة التي تواجه كل الأقليات القومية والدينية والمذهبية في العراق، وقد وقعت حقاً بعد كتابة هذه الرواية أحداث وفواجع وزلزال اجتياح الموصل وسبْي واغتصاب النساء وخطف الأطفال وقتل الرجال من مسيحيين وإيزيديين وصابئة وشبك وتركمان تلعفر وشيعة الموصل بل وسنّتهم أيضاً. ولقد رُشّحت الرواية ضمن القائمة القصيرة لجائزة البوكر العربية لعام 2013.

إنّ السؤال الذي بقيَ حاضراً في ذهني طيلة الفترة التي قضيتها (وهي عموماً فترة قصيرة جداً، لأنَّ الرواية من النوع الذي يلهم العقل ويأكل لحم الرأس) في قراءة "يا مريم" هو: الموت الذي يسكن أطراف الرواية يجعلنا نفكر بكل ما يحدث في كل مكان وليس في العراق وحده، فالضرب على وتر الطائفية أبادَ الكثير باسم التديّن. كنت أقول إنّ الحزن والألم عراقيان، ولكن الآن تكاثرت الجراح العربية وتعددت، بحيث أن كل ألمٍ منها وحزن يكاد يزري بالآخر بالعودة إلى الرواية وأجوائها، يأخذنا يوسف المسيحي العراقي في جولة بماضيه وحاضره الحزين وحياته في وطنٍ يعاني المصائب، سواء أكانت مصائب الحروب التي أصابت بلاده بأجمعها أم المصائب التي يعاني منها المسيحيون خصوصاً.

بالنسبة ليوسف وعلاقاته، فإن صداقته مع سعدون التي دامت 30 سنة، والإشارة البسيطة لاختلاف دياناتهم، تجعله عكس مها، متمسّكاً بذكريات الماضي، وكذلك بعض ذكرياته مع أخته حنة المتوفية، فيرفض أن يترك العراق رغم إغراءات السفارات الأجنبية وخيط الدم ووجوده في دائرة الاستهداف، ليقدّم لنا نموذجاً فريداً ودرساً رائعاً عن الانتماء الأصيل لعراقيته ووطنه.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

أمّا مها فهي مختلفة تماماً عن يوسف، يوسف يتحلّى بالأمل والتفاؤل، ولكن مها الشابة، التي فقدت ابنها وخالها وفرحتها وبيتها وأصيبت باكتئاب حاد بسبب الهجمات الطائفية على المسيحيين جعلاها لا تتحلى بنفس الصبر أو التفهم. مقاطع فيروز وصوتها أشعرُ أنهما ملائمان لشخصيتها تماماً. وأعتقد أن الرواية تعدّ نافذة جميلة للتعرف على المسيحية العربية بشكل أفضل. قصّتها كذلك مع زوجها لؤي، تقليدية ولكنها دافئة.

تصل في النهاية مرتبكَ الذهن، هذا الذي كان يؤمن بالسلام وأنّ كل شيء سيكون على ما يرام يموت وتلك التي كانت تترقّب الموت في كل لحظة وحركة بعد أن عايشَته بنفسها ومات جزء منها تعيش، ربما يصبح العيش مع تجربة كالتي عاشتها أصعب من الموت، رواية قصيرة لكنّها عميقة، لخّصت تاريخاً كاملاً للشعب العراقي ووصفت حاله وحال المجتمع بنظرتين متناقضتين؛ فتلك شابةٌ لا تعترف أنه كان يوجد يوماً عراقٌ سعيد، وذلك كهلٌ لم يكفّ عن الإيمان بأنه كان هناك ذات يوم أياماً جميلة يعيشها العراق لأنه يعيش في الماضي كما قالت له مها ساخرةً في البداية. "حنّا بس نريد نعيش بسلام. ديننا دين السلام."

بتلك الكلمات اختُتمت الرواية، رواية صغيرة للغاية، تحمل بين دفتيها قصة وطن بأكمله، مأساة حقيقية يرزح تحتها العراق منذ زمن، ولا يزال للأسف. وطنٌ عايَشَ كل المآسي الكفيلة بهدمه وتقويض أركانه، إرهاب، قتل، حروب، فتن، وكل شيء، رواية سردت لنا تاريخَ وطن بأكمله، لكنّه قدر العراق والعراقيين أن يكونا منذ الأزل في دائرة الاستهداف لتدمير مقدّراته وأسباب قوته تمهيداً لسرقة خيراته وتقسيمه لدويلات ومِلل وطوائف.

سنان أنطون يكتب حروفه بالحزن، ترى الألم بين سطوره وتتساقط دموعكَ رغماً عنك، ترى وجع العراق كاملاً مختصراً، عموماً: ما أرجوه الآن وفي هذه اللحظة: هو ما رجاه مظفر قبلي: أن يعود اللحن عراقياً، أن يعودَ اللحن عراقياً وإن كان حزيناً، لكنه أيضاً عراق الابتسامة، عراق "الله يساعدك عيني"، عراق "الله بالخير".

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

قصيدة العدد: إني مِتّ بعدك/ بشارة الخوري

إنّي متُّ بعدك*

عـش أنـتَ أنـي مـتُّ بعـدك ... وأطِـل إلـى مـا شـئت صـدّكَ
كانـت بقايـا الغـرام ... بمهجتـي فختمـت بعـدك
مـا كان ضـرّكَ لـو عدلـتَ ... أمـا رأتْ عينـاكَ قـدّك
وجـعلتَ مـن جفنـي متـكأً ... ومـن عـيني مـهدكَ
ورفعـتَ بـي عـرش الهـوى ... ورفعـتَ فـوق العـرش بنـدك
وأعـدتَ للشـعراء سـيّدهم ... وللـعـشاق عبـدك
أغـضاضه يـا روض إن ... أنـا شـاقني فشـممتُ وردك
أنقـى مـن الفجـر الضحـوك ... فـهل أعـرتَ الفجـر خـدك
وأرقّ مـن طبـع النسـيم ... فـهل خلعـتَ عليـه بـردك
وألـذّ مـن كأسِ النديـم ... فهـل أبحـتَ الـكأس شـهدك
وحيـاة عينـك وهـيَ عنـدي ... مـثلما الإيـمان عنـدك
مـاقلبُ أمـك إن تفارقهـا ... ولـم تـبـلغ أشـدك
فـهَوَتْ عليـك بصدرهـا ... يـوم الـفراق لتسـتردّك
بـأشدّ مـن خفقـان قلبـي ... يـوم قيـل: خفـرت عهـدك

* قصيدة للشاعر العربي اللبناني بشارة الخوري، تعتبر من القصائد الغزلية الغنائية، لحّنها وغنّاها فريد الأطرش في آخر أفلامه "زمان يا حب"، وهي معروفة باسم (عِش أنتَ). ولقد غنّى له أيضاً محمد عبد الوهاب ووديع الصافي وفيروز وأسمهان.

بشارة عبد الله الخوري المعروف بالأخطل الصغير، لُقّب أيضاً بـ "شاعر الحب والهوى" و"شاعر الصبا والجمال"، وسبب تسميته بالأخطل الصغير اقتداؤه بالشاعر الأموي الأخطل التغلبي.

وُلد في بيروت عام 1885، وتوفي فيها بتاريخ 31 يوليو 1968.

العدد رقم (40) صدر في 1 أيلول عام 2017 للميلاد

كايكاتور العدد

انتهى العدد